

الاستثمار في الرياض

أفاق عالمية (١٤٣٤ هـ)



الهيئة العامة
لتطوير مدينة الرياض



الاقتصاد عماد المدن، وقوام نموها وازدهارها، والعامل الأبرز المؤثر بعد توفيق الله في قدرتها على مواصلة التطور والازدهار في عالم اليوم الحافل بالتغيرات الاقتصادية. على مدى العقود الماضية أولت الدولة أيدها الله اقتصاد البلاد عناية مكثفة عبر المساحة التي شغلتها التنمية الاقتصادية في الخطط الخمسية المتوالية التي ركزت على تأهيل الكوادر الوطنية، وتنويع مصادر الدخل، وتأسيس البنى التحتية المؤهلة لاستيعاب الاقتصاديات الحديثة.

ومدينة الرياض بمكانتها الوطنية، وثقلها الإداري والاقتصادي، وخصائصها الاستراتيجية والبشرية، وبرامج التطوير الحضري الحديثة؛ استطاعت بفضل الله أن توظف تلك الجهود في بناء قاعدة اقتصادية متينة. والمؤشرات المستقبلية لاقتصاد الرياض تستند بعد توفيق الله إلى التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، الذي يعتبر التنمية الاقتصادية محورياً مهماً في عمليات التطوير الحضري والعمراني المختلفة. وإلى عملية التجديد المستمرة لمرافق المدينة ومؤسساتها الخدمية، بمستوى يتناسب مع نمو سكانها واحتياجاتها المستقبلية. وإلى المشاريع الاقتصادية، ذات الاستثمارات الضخمة، والتميز النوعي التي يجري تأسيسها في المدينة من قبل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص.

وستظل سياسة الدولة - أيدها الله - في تنمية الاقتصاد تقوم على دعم القطاع الخاص؛ بتيسير عمليات التمويل، والإدارة، وإجراءات الحماية والتشجيع، وتحمل العبء الأكبر في تأسيس المشاريع الاستراتيجية. وفي هذا السياق تتولى الدولة في الوقت الحاضر تنفيذ مشروع النقل العام في مدينة الرياض الذي سيمثل لبنة جديدة في صياغة مستقبل المدينة، وفتح مجالات جديدة للتنمية الاقتصادية لسكانها. وهي أهداف تتكرر في كل برامج الدولة التطويرية.



خالد بن بندر بن عبد العزيز
رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض



التقت في مدينة الرياض مجموعة متجانسة من المزايا والمقومات جعلت منها بفضل الله، مقصداً مغرياً للباحثين عن الاستثمار الآمن والمجدي من مختلف أرجاء العالم.

فإلى جانب ما تتمتع به من ثقل سياسي وإداري وثقافي وعلمي، تتميز الرياض بتكامل بنيتها التحتية، وبمرافقها العامة الحديثة، وبمحركاتها الاقتصادية القوية سواء الحكومية منها أو الخاصة، وباقتصادها المرن المنفتح على جميع أسواق العالم، فضلاً عن كونها واحدة من أكثر أسواق المنطقة وأسرعها نمواً وازدهاراً في مختلف القطاعات، يعزز ذلك إنفاق حكومي سخّي، وقوة شرائية عالية، ومجتمع فتي يتكون معظم أفراد من فئة الشباب.

كما تعكس المشاريع الكبرى التي تشهدها مدينة الرياض في هذا العهد الزاهر في كافة جوانب التنمية، جانباً مشرقاً من المستقبل الزاهر الذي ينتظر المستثمرين في المدينة بمشيئة الله، فإلى جانب مشروع النقل العام بشقيه (القطار والحافلات) الذي يوشك على الانطلاق، تنهياً الرياض لتدشين سلسلة من كبرى مدن المال والتقنية ومشاريع النقل والإسكان والطاقة والتطوير العمراني والثقافي والتقني والبيئي، والتي قفزت بالمدينة إلى تصدر قائمة العواصم الأكثر احتضاناً للمشاريع في المنطقة وفقاً للعديد من تقارير المنظمات والهيئات الاقتصادية العالمية المتخصصة.

ومن هذا المنطلق وعبر هذا الإصدار الدوري الذي درجت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إصداره كل عام، تجدد الهيئة دعوتها للمستثمرين الجادين الباحثين عن الفرص المجدية، إلى الالتحاق بركب أقرانهم لجعل الرياض منطلقاً لأعمالهم في المنطقة، وتؤكد على استعدادها لتقديم كافة المعلومات حول قطاعات المدينة والفرص الأكثر جاذبية للاستثمار فيها.



تركي بن عبد الله بن عبد العزيز

نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض



يتناول هذا التقرير الفرص الاستثمارية المتاحة في مدينة الرياض، المدينة المتجددة التي تعج بالنشاط والحيوية، وتقدم فرصاً كبيرة للمستثمرين في كل قطاع من قطاعاتها المختلفة، مستفيدة من عدة مقومات تتوفر عليها، منها موقعها الاستراتيجي الذي جعل منها مركزاً رئيسياً للمملكة، ودول الخليج العربية وبقية دول المنطقة، وواحدة من الأسواق المزدهرة في العالم.



فبعد عقود من التخطيط الاستراتيجي المتأني، وتنفيذ جملة من المشروعات الكبرى، أصبحت الرياض تمتلك بنية تحتية واسعة تدعم حركة النمو والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه الآن في أزهى صورة بحمد الله، في الوقت الذي تواصل فيه سعيها نحو استكمال هذه البنية عبر مجموعة من المشاريع الاستراتيجية، مثل إنشاء نظام النقل العام (مترو الرياض)، ومركز الملك عبد الله المالي، ومراكز الصناعات التقنية، والمدن الجامعية، ومشاريع الضواحي، والمراكز الفرعية الجديدة، وغيرها الكثير.

من خلال هذا الاصدار، تفتح الرياض ذراعيها أمام الباحثين عن الفرص الاستثمارية الآمنة والمجدية، للانضمام إلى حركة التنمية التي تعيشها المدينة في مختلف قطاعاتها الحيوية، والاستفادة من البيئة الجاذبة للعمل والتسهيلات والمزايا التي يتمتع بها المستثمرون في المدينة، والتي نأمل أن يقدم هذا التقرير بعضاً من ملامحها الرئيسية.

إبراهيم بن محمد السلطان

عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

المحتويات:

١٠	المملكة العربية السعودية
١٨	أسباب بارزة لاستثمار بارز
٢٢	الاستثمار في المملكة العربية السعودية...كيف؟
٢٦	الرياض..مركز نشط للأعمال
٢٨	مدينة عملاقة بطموح غير محدود
٣٠	المدينة والناس
٣٢	المدينة والسكان
٣٤	مدينة ذات تخطيط عالمي
٣٨	نظام نقل عام (قطارات - حافلات) على مستوى عالمي سيحدث تحولاً جذرياً في المدينة
٤٦	التعليم والصحة
٤٨	الرياض.. مركز مالي مرموق



٥٠	مركز للأفراد والاعمال
٥٢	تقنية المعلومات والاتصالات
٥٣	مركز تجاري رئيسي
٥٤	الاقتصاديات الحديثة والتقليدية.. جنباً إلى جنب..
٥٥	حيث يكسب المستثمرون
٥٦	دعم قوي للمستثمرين
٥٧	الدور الاستشاري
٥٨	داعم رئيسي للمستثمرين
٥٩	القطاع الخاص... دور فاعل
٦٠	دعم الاقتصاد... طرق متعددة
٦١	المملكة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية



المملكة العربية السعودية

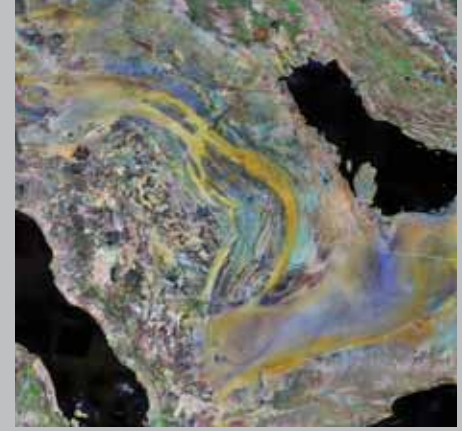
تعكس مدينة الرياض إلى حد كبير النمو الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، الذي كان بطيئاً في بداياته لكنه أصبح قوياً في السنوات الأخيرة. فالرياض ليست مجرد عاصمة، بل هي المركز الحكومي والاقتصادي للمملكة، ومنها انطلقت ولا تزال تنطلق معظم الإنجازات التي أحدثت تغييرات جذرية في البلاد في شتى نواحي الحياة. وقد كانت أحدث مبادرة رائدة أعلن عنها هذا العام هي مشروع النقل العام الذي يتضمن إنشاء شبكة قطارات كهربائية على مستوى عالمي تتكون من ستة مسارات، وشبكة للنقل بالحافلات تتكامل مع القطار الكهربائي عبر محطات مشتركة لكلا الشبكتين في عدد من الخطوط الرئيسية في المدينة.

وسيشكل هذا المشروع العملاق، واحداً من أكبر أنظمة النقل وأكثرها طموحاً في كل دول العالم، وخلال السنوات القليلة القادمة، سوف تفخر الرياض بامتلاكها أحد أكثر شبكات النقل العام تقدماً وتطوراً في العالم، ولربما يعد نظام القطارات الكهربائية الجديد، وهو واحد ضمن قائمة طويلة من الإنجازات، بمثابة الإنجاز الأفضل الذي يظهر حقيقة إمكانات العاصمة السعودية الرياض.

المملكة العربية السعودية ملتزمة باستثمار ثروتها النفطية الكبيرة في اقتصاد مستدام ومتنوع، وهو ما سيدعم مستقبل البلاد على المدى الطويل، وبالطبع فإن السعي نحو توسيع القاعدة الاقتصادية على نطاق كبير يعني وجود الكثير من الفرص لكافة فئات المستثمرين الأجانب من جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، فسيظل حجر الأساس للمملكة مرتكزاً دوماً على حقيقة كونها قاعدة العالم الإسلامي، فعلى امتداد ما





يقرب من أربعة عشر قرناً، يأتي الحجاج والمعتمرون من جميع أنحاء العالم إلى مكة المكرمة. واليوم، يسافر للمدينة المقدسة كل عام أكثر من ١٢ مليوناً من مسلمي العالم البالغ عددهم ١,٢ مليار نسمة، وهو ما يجعلها واحدة من أكثر الأماكن مقصداً.

تحديات وفرص النمو الاقتصادي القوي

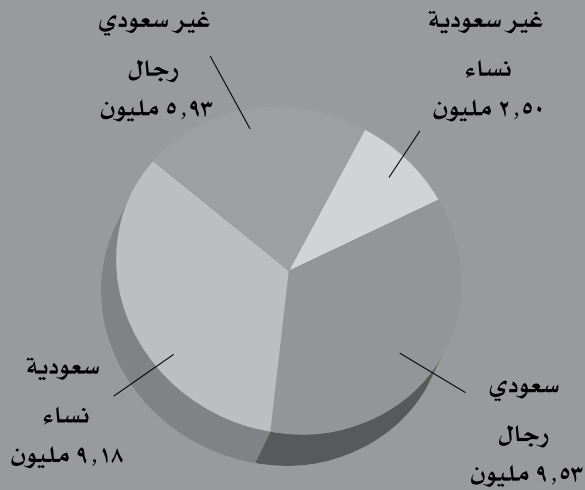
كان التحول الاقتصادي في المملكة تالياً لاكتشاف النفط وتحديد أسعار سوقية عادلة في سبعينات القرن المنصرم، وقد كانت التغييرات المبكرة التي جلبتها الثروة النفطية للبلاد واضحة للعيان، ومع ذلك شهد العقد الماضي توجهها استراتيجياً نحو تكوين قاعدة اقتصادية أوسع بكثير من مجرد الاقتصاد على الموارد النفطية، فإلى جانب كونها أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، بدأت المملكة في الاستثمار في الصناعات التالية لاستخراج النفط لتصبح واحدة من أكبر اللاعبين الدوليين الرائدة في مجال البتروكيماويات بفضل الله، ثم عبر المدن الصناعية الكبرى التي شيدت على الأراضي السعودية، إضافة إلى امتلاك البلاد لحافظة استراتيجية من أصول صناعة البتروكيماويات في الخارج.

غير أنه كان هناك دائماً حقيقة متفق عليها تتمثل في أهمية تنويع اقتصاديات المملكة غير النفطية، لتوسيع نطاق مصادر الناتج المحلي الإجمالي السعودي، وهذا الهدف يجري تحقيقه حالياً وفقاً لتحليل «صندوق النقد الدولي» فمن حيث الصادرات، يهيمن إنتاج المدخلات الوسيطة للصناعات فيما وراء البحار على الصناعات غير النفطية، وقد ارتفعت النسبة المئوية لمبيعات ما وراء البحار من أقل من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥م إلى ١٠٪ عام ٢٠١٠م وما زال يحقق نمواً مطرداً. وعلى نفس القدر من الأهمية، تأتي الحاجة إلى إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من المواطنين الشباب، حيث يشكل السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً حوالي ٥٠٪ من مجمل السكان. ويجب أن يستوعب القطاع الخاص الجزء الأكبر من تلك الأيدي العاملة الجديدة، لمساندة القطاع

السكان في المملكة العربية السعودية

المجموع في عام ٢٠١٠

مجموع السكان: ٢٧,١٤ مليون



المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء والمعلومات
النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن، 2010

الحكومي في توظيف الأيدي العاملة السعودية الناشئة. وتعتبر المملكة من بين الدول الأكثر استقطاباً للعمالة في المنطقة، فخلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كان نحو ثلثي القوة العاملة في البلاد من غير السعوديين، وفي عام ٢٠١٠م، بلغت تحويلات العمال الأجانب المالية، إلى جنوب وشرق آسيا وبقية الدول العربية، نحو ٢٦ مليار دولار. إلا أن صندوق النقد الدولي يشير إلى أن معدل نمو العمالة السعودية في العقدين الأخيرين، صار أعلى من معدل نمو العمالة الأجنبية، كما لاحظ البنك الدولي أيضاً أن القوى العاملة السعودية أصبحت تتمتع بتعليم أفضل بكثير عن ذي قبل.

التوظيف

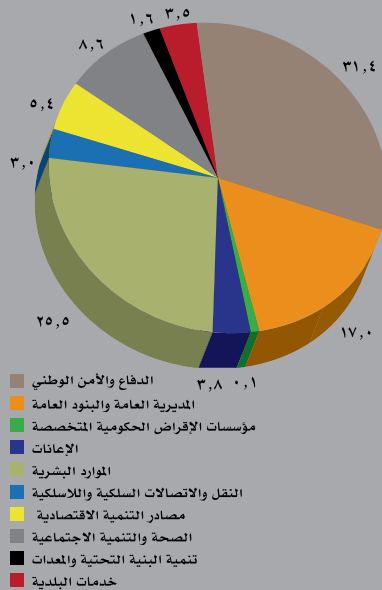
ظلت النسبة المئوية الإجمالية للبطالة ثابتة تقريباً على مدى السنوات الـ ٢٣ الأخيرة، وكانت في حدود ١٠٪، وتصبح هذه النسب أكبر عندما يركز التحليل على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٩ عاماً حيث بلغت النسبة الإجمالية للبطالة عام ٢٠٠٩، نحو ٢٧٪ (وكانت أقل من أعلى نسبة بلغت ٣٠٪ في المائة في عام ٢٠٠٦). ولكن وفقاً لصندوق النقد الدولي، فقد بلغت البطالة في أوساط من تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٤ عاماً أقل من ٣٪، بينما لا تكاد توجد بطالة تقريباً في أوساط السعوديين فوق سن ٤٥ عاماً، وقد حققت العمالة في القطاع الخاص نمواً قوياً، تضاعف ثلاث مرات بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٩م.

شهد التوجه نحو زيادة وظائف القطاع الخاص للسعوديين أو ما يعرف ببرنامج «السعودة» بدايةً متواضعة عام ١٩٩٤م، ولكن المتطلبات ارتفعت خلال السنوات التالية إلى مستوى كبير بحيث أصبح من المستهدف أن تكون نسبة القوى العاملة السعودية ٧٥٪ على الأقل من إجمالي القوة العاملة، لكن في عام ٢٠١١م وبسبب عدم تحقيق كامل النتيجة المنشودة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها مرونة





مخصصات ميزانية الدولة
للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠
(%) حسب القطاعات الرئيسية



الخطة بشكل مبالغ فيه، تم تدشين برنامج «نطاقات».

فأي عمل تجاري يعمل فيه أكثر من ١٠ أشخاص، ملزمٌ حالياً بتلبية نسبة أساسية من الموظفين السعوديين تقدر بحسب قطاع نشاط الشركة، وحجم قوتها العاملة. ولضمان الامتثال لهذا القرار، كان هناك تنسيق دقيق بين الإدارات الحكومية المعنية بجمع بيانات التشغيل والعمالة، لتواجه الشركات التي تعجز عن الوفاء بأهداف القرار عقوبات مالية، بينما تتلقى الشركات التي تنجح في هذا حوافز تشجيعية.

وبالتوازي مع برنامج «نطاقات»، أطلق برنامج «حافز» الذي يعطي العاطلين عن العمل من السعوديين مبلغ ٢٠٠٠ ريال شهرياً لمدة عام يبحثون خلالها عن عمل بمساعدة البرنامج، وبالرغم من كون هذه الإعانة الشهرية هي الأولى من نوعها في المملكة، إلا أنه قصد أن تكون أقل من الحد الأدنى للأجور وهو ٣٠٠٠ ريال سعودي، ليجذب العاطلين عن العمل على البحث عن وظائف. واعتباراً من ربيع عام ٢٠١٢م، انضم إلى برنامج «حافز» ١,١٦ مليون مواطن معظمهم في مرحلة الشباب، من بينهم ٨٤% من الإناث.

بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

التزمت الحكومة السعودية بأحد برامج البنى التحتية الأكثر طموحاً على مستوى العالم، بتكلفة إجمالية بلغت ٣٨٤ مليار دولار خلال خمس سنوات تنتهي عام ٢٠١٤م حسب الخطة المعتمدة. أحد عناصر هذه الخطة يتضمن تشييد أربع مدن صناعية جديدة، إضافةً إلى ٢,٩٠٠ كيلومتراً من السكك الحديدية، ومستشفيات ومدارس وجامعات جديدة.

وتستطيع المملكة باقتدار تحمل تكلفة هذا الاستثمار الكبير مستقبلاً، ففي عام ٢٠١١م، حقق إجمالي صادرات السلع والخدمات في المملكة مستوىً قياسياً بلغ ٣٥٥ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ١,٦ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية، بينما كانت وارداتها أقل من نصف هذا الرقم.

وطوال فترة الركود، كان النمو الاقتصادي السعودي قوياً، حيث سجل النمو عام ٢٠١١م نسبة قدرها ٦,٥%، وفي عام ٢٠١٢م بلغت النسبة ٦,٢%. ويتوقع أن تواصل المملكة، التي تضم أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، نموها القوي في عام ٢٠١٣م لتحقق نمو إضافي بنسبة ٥,١%. فالمملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثانية من حيث سرعة وقوة النمو الاقتصادي من بين أعضاء مجموعة العشرين، أي خلف الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في تحليله لاقتصاد المملكة إلى أن عائدات النفط المرتفعة، قد ترجمت إلى فائض قوي في الحسابات المالية، وفائض في الحسابات الجارية يساوي ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل عدم وجود دين حكومي خارجي، إضافةً إلى توافر احتياطات كافية لتغطية الاستيراد لمدة تصل إلى عامين ونصف، فإن المملكة قادرةٌ كذلك على تحمل النفقات اللازمة لاستثمارات البنية الأساسية والاستثمارات الاجتماعية.

وقد قيّم صندوق النقد الدولي النظرة المستقبلية للاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٢م بأنها «إيجابية بشكل كبير»، كما ثمن أيضاً التزام المملكة بمساعدة الاستقرار الدولي، حيث قدمت الحكومة السعودية ١٥ مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١١م، وتعتبر المملكة أيضاً أكبر مانح للمساعدات الثنائية في العالم، حيث قدمت منحاً منذ عام ١٩٧٠م تجاوزت ١٠٠ مليار دولار إلى الحكومات الأخرى، و ١٠٤ مليار دولار للصناديق الدولية.

صعود الاقتصاد غير النفطي والقطاع الخاص تظهر أرقام صندوق النقد الدولي، أن الاقتصاد غير النفطي حقق نمواً قوياً بنسبة بلغت ٨٪ عام ٢٠١١م، على الرغم من أن التقديرات المحلية تشير إلى احتمال تراجع الرقم مرة أخرى إلى نحو ٥٪ عام ٢٠١٢م. ونظراً لحتمية أن يساهم القطاع غير النفطي بحصة من الناتج المحلي الإجمالي تفوق بكثير الحصة الحالية التي تبلغ ٢٠٪، فإن الاستثمارات الحكومية في مجالات النقل والبنية التحتية الحضرية تكتسب أهمية بالغة. إن مجرد تشييد هذه المشاريع العملاقة يعزز في حد ذاته من النشاط الاقتصادي، لا سيما في أوساط الشركات السعودية الكبرى العاملة في قطاع البناء والتشييد والمكاتب الهندسية التي تتولى تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع شركاء أجانب في الأغلب. ولكن الاستفادة على المدى الطويل من فرص التصنيع والمشاريع والأعمال التجارية التي تتيحها هذه التطورات الصناعية الجديدة، جنباً إلى جنب مع خدمات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية اللازمة، تعتمد إلى حد كبير على القطاع الخاص. ويتمثل التحدي هنا في سيطرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على قطاع الأعمال في جميع أنحاء المملكة وبعض هذه الشركات، كالتي تعمل في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، تتمتع بنمو سريع وتطور تقني وقدرة على العمل بسلاسة مع شركات من خارج المملكة لتحسين وتجويد منتجاتها وأعمالها. أما الشركات الأخرى، التي تحقق نجاحاً متواضعاً، فإنها قد تشعر بافتقارها لرأس المال، والخبرة الإدارية، ومهارات التسويق، ولربما الثقة في قدرتها على اتخاذ خطوة كبيرة لتوسيع مستوى أعمالها واغتنام الفرص الكثيرة المتاحة أمامها.





التحتية، إطار الاقتصاد الكلي، الصحة، التعليم الابتدائي، التعليم العالي، التدريب، كفاءة الأسواق، القدرة على الاستفادة من مزايا التقنيات القائمة، وتطور عمليات الإنتاج، والابتكار. وبالرغم من تراجع المملكة درجة واحدة على مقياس سهولة أداء الأعمال الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (IFC) في ٢٠١٢. إلا أنها لا تزال تحتل المرتبة الـ ١٢ من أصل ١٨٣ من الاقتصادات التي تراقب عن كثب من قبل محلي «مؤسسة التمويل الدولية» التابعة للبنك الدولي.

وقد تضمن الفحص الشامل الذي بني عليه تصنيف مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة واسعة من العمليات، بما في ذلك: بدء النشاط التجاري، الحصول على التراخيص، تسجيل الممتلكات، توظيف العاملين، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، التجارة عبر الحدود، عودة الاستثمارات المالية لأوطانها، حماية المستثمر، قانون العقود، إنفاذ القوانين، وحل الإعسار وإغلاق أو نقل الأعمال التجارية.

فعلى سبيل المثال، احتلت المملكة المرتبة العاشرة عالمياً من حيث سهولة بدء الأعمال التجارية (جاءت نيوزيلندا في الصدارة). فخلال عام واحد، تم خفض عدد الإجراءات الأولية من خمسة إلى ثلاثة إجراءات، وأصبحت العملية بأكملها تستغرق خمسة أيام، ويستحق الأمر إيراد الأرقام التالية في هذا السياق: فقبل ثماني سنوات فقط، أي عام ٢٠٠٤م، وقبل حصول المملكة على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية، كان مجموع الإجراءات الواجب تنفيذها ١٣ إجراءً مختلفاً في عملية تستغرق ٧١ يوماً في المتوسط، وبالمثل، فإن تكاليف تأسيس الأعمال، كنسبة مئوية من دخل الفرد في البلاد قد انخفضت بشكل كبير جداً، حيث كانت

الاستثمار الأجنبي المباشر

وعلى ضوء ما سبق فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً محورياً في تنفيذ المشاريع العملاقة الجارية في المملكة، والحكومة السعودية ملتزمة بتشجيع المزيد من المشاركة الدولية في العديد من القطاعات الاقتصادية في البلاد.

فحتى الآن لا تزال مجالات رئيسية مثل: التعدين، والنفط، والغاز، والنقل الجوي (المحلي والدولي)، والشحن عن طريق السكك الحديدية، والرعاية الصحية، والنشر ووسائل الإعلام، مغلقة جزئياً أمام المستثمرين الأجانب، ومع ذلك فهناك استثناءات فمثلاً: هناك تواجد للمستثمرين الصينيين في شركة المصانع الكبرى للتعدين (أماك)، التي استأنفت عملية إنتاج النحاس والزنك من منجم المصانع بمحافظة نجران.

وعلى صعيد متصل، فإن الحكومة السعودية تتبنى استراتيجية الخصخصة، فقد طرحت الحكومة ٣٠٪ من أسهم شركة الاتصالات السعودية عام ٢٠٠٢م للاكتتاب العام بمبلغ ٤ مليارات دولار أمريكي، وعلاوة على ذلك، أشار البنك الدولي إلى أن المملكة، خلافاً لبقية دول العالم العربي، لا تفرض أية قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء، سواء في مجال التوليد أو النقل أو التوزيع، كما يحق للمستثمرين الأجانب في قطاع الخدمات المالية تملك نسبة تصل إلى ٦٠٪ من أي كيان.

ومنذ أن أصبحت المملكة عضواً كاملاً في «منظمة التجارة العالمية» عام ٢٠٠٦م، تبنت المملكة استراتيجية تدريجية لإزالة القيود التي كانت مصممة أصلاً لحماية الشركات المحلية، ومن بين الخطوات الرئيسية الأخرى، الاتجاه لإلغاء التعريفات الجمركية على الواردات تماماً بحلول عام ٢٠١٥م.

فبعد أن أصبحت المملكة العضو رقم ١٤٩ في منظمة التجارة العالمية، اتخذت خطوات حاسمة نحو التكامل الشامل مع الاقتصاد العالمي وإتاحة فرص الأعمال التجارية لجميع المستثمرين حول العالم. ودفعت الإصلاحات الاقتصادية في المملكة إلى أن تتبوأ ترتيباً متقدماً في الدراسات الاستقصائية المتخصصة التي تغطي مجالات مثل: الخدمات المالية، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية، والأفاق الاقتصادية.

فحسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي، تخطت المملكة في شهر ديسمبر ٢٠١١م، كلاً من الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين كأهم مركز مالي بمنطقة الخليج، كما أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى تقدم المملكة إلى الترتيب ٢٢ عالمياً ضمن قائمته التي تضم ٦٠ بلداً من كبريات الاقتصادات العالمية بسبب استقرارها المالي.

أما البحث الأوسع نطاقاً للمنتدى عام ٢٠١١م، فقد وضع المملكة في المرتبة ٢٨ من بين ١٣٣ بلداً معتمداً في تقييمه على قياس الأداء وفقاً لما يقارب ١٠٠ معيار، شملت: قوة المؤسسات، البنية

النسبة عام ٢٠٠٤م تحديداً ٦٧,٢٪، ثم انخفضت عام ٢٠١٢ لتصبح ٥,٩٪.

وكمثال على هذه العملية المطردة لتبسيط الإجراءات وضمان سلاستها، فقد أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن عام ٢٠٠٩م شهد تبسيط الإجراءات الشكلية للتسجيل التجاري، وتم خفض الرسوم بنسبة ٨٠٪، وفي العام التالي، أنشئت وحدة متكاملة في وزارة التجارة، لدمج خدمات طلبات التسجيل وتبسيط متطلبات إصدار الرخص، كما شهد عام ٢٠١٢م، اختصاراً إضافياً لعملية بدء الأعمال التجارية، حيث تم تجميع ممثلين عن مصلحة الزكاة وضريبة الدخل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، في مكان واحد لتسجيل الشركات الجديدة مع هذه الجهات.

ويخصوص الحصول على تصاريح البناء، فإن المملكة تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في هذا الصدد (بعد أن كانت في المرتبة السادسة عام ٢٠١١م)، ضمن قائمة تصدرها كل من هونغ كونغ والصين، فهناك تسعة إجراءات لازمة للحصول على التصريح، وقد وجدت مؤسسة التمويل الدولية أن العملية برمتها تستغرق ٧٥ يوماً.

وفيما يتعلق بتسجيل العقارات، تحتل المملكة صدارة الترتيب بجدة، بإجراءين اثنين فقط، لا يستغرق إنجازهما أكثر من يومين.

ومن الأسباب الرئيسية وراء استمرار الاقتصاد السعودي في مواصلة أدائه القوي، قدرة الحكومة على الاستمرار في تخصيص وضع الاعتمادات المالية الكافية لتحفيز النشاط الاقتصادي، بفضل عائدات النفط القوية، حيث اعتمدت الحكومة في ديسمبر ٢٠١١م ميزانية قدرها ٦٩٠ مليار ريال سعودي (١٨٤ مليار دولار).



وقد شهد السوق عاماً جيداً في ٢٠١٢م، ففي نهاية الأشهر التسعة الأولى أغلق المؤشر العام (TASI) عند ٦,٨٣٩,٨٣ نقطة بارتفاع ٧٢٧,٤٦ نقطة (١١,٩٠٪) مقارنةً بنقطة الإغلاق لنفس الفترة من عام ٢٠١١م.

كما بلغت القيمة السوقية لمجموع الأسهم ١٣,٣٧٣ مليار ريال سعودي (٣٦٦,١٧ مليار دولار أمريكي)، بزيادة نسبتها ١٣,٠٩٪ عن نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي.

وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة هذا العام حتى الآن ١,٦١٦,٦٤ مليار ريال سعودي (٤٣١,١٠ مليار دولار أمريكي)، بارتفاع بلغ ١٠٨,٢٣٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ العدد الإجمالي للأسهم المتداولة ٧١,٣٤ مليار مقارنةً بـ ٣٤,٦٦ مليار سهم العام الماضي، بزيادة نسبتها ١٠٥,٨٤٪. وقد بلغ العدد الإجمالي للمعاملات مستوى قياسي حيث بلغ ٣٤,٣٧ مليوناً (مقابل ١٧,٥٩ مليوناً لنفس الفترة من عام ٢٠١١) بزيادة نسبتها ٩٥,٤٠٪.

الوضع المالي

نوّ صندوق النقد الدولي عن استقرار الأوضاع المالية للمملكة، ونجاح مؤسسة النقد العربي السعودي في احتواء التضخم في حدود أقل من ٥٪، على الرغم من الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية المستوردة وأعلاف الحيوانات.

وفي ظل ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وإبقاء الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة في حدود منخفضة غير مسبقة تاريخياً، فإن المخاطر التي ستراقبها «ساما» عن كثب، هي إمكانية حدوث طفرة في الائتمان الاستهلاكي مقترنة باستمرار الضغط التصاعدي على الإيجارات المحلية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على التضخم.

ويعتبر الصندوق أن البنوك السعودية تتمتع برسلة وسيولة جيدة، ويشيد كذلك بتعزيز النظام المالي وإدارة المخاطر، وبحسب الصندوق الدولي، فإن تقدم النظام المصرفي المحلي نحو اعتماد قواعد كفاية رأس المال «بازل ٣»، يعد أمراً جديراً بالثناء.

وقد عكست تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة الأوضاع الاقتصادية الدولية، عندما انخفض المستوى القياسي الذي بلغته في ٢٠٠٩م بقيمة ٣٥,٨ مليار دولار، إلى ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠م و ١٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١١م.

وبالرغم من ذلك، لا تزال المملكة واحدة من أكبر أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن الانخفاض الذي حدث على مدار العامين الماضيين لا يعكس حجم الفرص الهائلة لربحية الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المملكة، بقدر ما يعكس القيود المالية، وانخفاض الرغبة في تحمل المخاطر في أوساط الأعمال الدولية.

والى جانب زيادة الإنفاق الاجتماعي، الذي شمل برنامج «حافز» لدعم العاطلين مادياً ومساعدتهم في البحث عن عمل، شرعت الحكومة في تدشين مشروع طموح لبناء نصف مليون وحدة سكنية جديدة لذوي الدخل المنخفض، خصصت له ميزانية بلغت ٦٧ مليار دولار، وقد شهد شهر سبتمبر من عام ٢٠١٢م بدء العمل على المخطط الذي تم الإعلان عنه بداية عام ٢٠١٢م. ويجري حالياً بناء مساكن في عدد من المواقع في جميع أنحاء المملكة تغطي مجتمعة مساحة تقدر بـ ٣٢ كيلومتراً مربعاً.

وفيما يتعلق بالإسكان، فمن المرجح أن يكون لـ «قانون الرهن العقاري الجديد» الذي أقر عام ٢٠١٢م، أثر كبير على سوق السكن الخاص، فالقانون يوضح التزامات المقترضين والمقرضين على حد سواء، ويفتح الباب بشكل أكثر وضوحاً أمام شراكات القطاعين العام والخاص لتطوير المجمعات السكنية الكبيرة.

وبالنسبة للرياض، فإن مشاريع التطوير العقاري الجاري تخطيطها أو تنفيذها في أجزاء مختلفة من مدينة الرياض وضواحيها، فمن المرجح أن تستفيد من زيادة تمويل الرهن العقاري، كما أن الفئة التي يُتوقع أن تحقق استفادة كبيرة من سهولة الوصول للتمويل الإسكاني هم الشباب حديثي الزواج، الذين كثيراً ما يواجهون صعوبات كبيرة في تدبير الأموال التي تمكنهم من بناء مساكنهم الخاصة بسبب ارتفاع أسعار العقارات، ومن وجهة نظر المؤسسات المالية، فإن السلسلة المتزايدة التي يوفرها القانون الجديد، من المرجح أن تؤدي إلى توسع سوق بيع منتجات الرهن العقاري إلى حد كبير.

تكوين رأس المال

أُنشئت السوق المالية السعودية «تداول» عام ١٩٩٤م، وبلغ عدد الشركات المدرجة فيها حالياً ١٥٧ شركة، و٣٤ صندوقاً مشتركاً، وثلاثة من صناديق المؤشرات المتداولة، فضلاً عن السندات والصكوك (السندات الإسلامية)، وتعد «تداول» أكبر بورصة في العالم العربي.

وحتى الآن، حقق السوق نمواً جيداً حتى في ظل عدم تمكن المستثمرين الأجانب من الحصول على حصص مباشرة في الأسهم والسندات السعودية، أما المستثمرون المؤسسيون الأجانب، فقد اضطروا لاتخاذ مواقع من خلال صناديق الاستثمار المشتركة أو اتفاقيات الاعتمادات المتعاقبة، ولا تزيد نسبة أسهم المستثمرين الأجانب حالياً عن ١٪ تقريباً من القيمة السوقية، ولكن من المتوقع أن تقوم «هيئة السوق المالية السعودية» قريباً بالسماح بالاستثمار المباشر للأجانب.

وكان مصدر القلق دوماً هو قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على التدفق بسرعة للداخل، وهو ما يعني أن المشاركة الخارجية ستزيد من تقلبات السوقية، مسببة مشكلة في إدارة السيولة لمؤسسة النقد العربي السعودي، دون أن تعكس الأسس القوية طويلة الأجل للسوق.

ومن بين الأسباب الرئيسية للتغيير المتوقع للسياسة المتبعة حالياً، هو قدرة المستثمرين الأجانب المباشرين على زيادة السيولة، وتعزيز الكفاءة وجلب الجديد من المعارف والخبرات.

أسباب بارزة لاستثمار بارز

تشير الهيئة العامة للاستثمار في المملكة إلى أن التدفقات الاستثمارية إلى الداخل خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١م، لا تعكس الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد السعودي. كما أن هذه التدفقات لا تأخذ في الاعتبار الاستثمارات الحكومية الجديدة والضخمة في كافة مجالات البنية التحتية في المملكة، فضلاً عن القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار.

وتعتقد الهيئة استناداً إلى بحثٍ قُدِّمَ لـ «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الأونكتاد)، أن التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى الوصول إلى ما يقارب ٧٠ مليار دولار أمريكي، كي تتطابق مع حجم الفرص المتاحة داخل المملكة.

ومنذ تدشين عملية التحرير الجذرية لصالح الاستثمار الأجنبي على مدى عقدٍ كامل، بذلت الحكومة السعودية جهوداً دؤوبة للحد من البيروقراطية وتسريع الإجراءات. وقد تولى قيادة هذه العملية «المجلس الاقتصادي الأعلى»، الذي يرأسه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «أيده الله»، والذي يعمل بالأساس على تحقيق الخصخصة، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي لتكون أكبر من أي وقت مضى.

ولعل أحد الأدوار الرئيسية للهيئة العامة للاستثمار، هو مساعدة المستثمرين الأجانب



المؤشرات الاقتصادية مختارة من المملكة

البند	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	٢٤.١٢	٢٤.٩٤	٢٥.٧٩	٢٦.٦٦	٢٧.٥٦
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	١,٣٣٥.٦	١,٤٤٢.٦	١,٧٨٦.١	١,٤١٢.٦	١,٦٧٩.١
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (١٩٩٩ م = ١٠٠)	٧٨٦.٣	٨٠٢.٢	٨٣٦.١	٨٣٦.٩	٨٧١.٦
معدل التضخم من الناتج المحلي غير النفطي	١١٤.٤	١١٦.٢	١١٩.٧	١٢٣.٧	١٢٦.٧
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	٢.٢	٤.١	٩.٩	٥.١	٥.٣
إجمالي عرض النقود ٢ (مليار ريال)	٦٦٠.٦	٧٨٩.٨	٩٢٩.١	١,٠٢٨.٩	١,٠٨٠.٤
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	٩.٢	٨.٨	٩.٢	٨.٢	٨.٢
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف (×) (بالدولار الأمريكي)	٦١.٠٥	٦٨.٧٤	٩٤.٧٧	٦١.٣٨	٧٧.٧٥
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (٢٠٠٠ = ١٠٠)	٨٠.٨	٧٨.٥	٩٧.٧	١٠٥.٧	١٠٥.٣
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	١٠.٥	٩.١	٨.٩	٨.٦	٨.٨
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	٨٩.٥	٩٠.٩	٩١.١	٩١.٤	٩١.٢
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	٧٠.٦	٤٢.٥	٤١.٥	١١١.٢	٩٨.٤
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي (٣ أشهر)	-	٤.٩	٣.٣	٠.٩	٠.٧
معدل كفاية رأسمال المصرف (معياري بازل)	٢١.٩	٢٠.٦	١٦.٠	١٦.٥	١٧.١
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	٦٧٣.٧	٦٤٢.٨	١١٠١.٠	٥٠٩.٨	٧٤١.٦
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	٣٩٣.٣	٤٦٦.٢	٥٢٠.١	٥٩٦.٤	٦٥٣.٩
فائض / عجز الميزانية العامة (٤)	٢٨٠.٤	١٧٦.٦	٥٨٠.٩	-٨٦.٦	٨٧.٧
نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	٢١.٠	١٢.٢	٣٢.٥	-٦.١	٥.٢
الصادرات السلعية (xxx) (مليار ريال)	٧٧٦.٥	٨٥٤.٤	١,١٥٤.٠	٦٩٧.٣	٩٢٢.١
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	٣٦١.٤	٣٣٨.١	٤٣١.٨	٣٥٨.٣	٤٠٠.٧
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	٢٧.٨	٢٤.٣	٢٧.٨	٥.٦	١٤.٩
الحساب الجاري (مليار ريال)	٣٧١.٠	٣٥٠.٠	٤٩٦.٢	٧٨.٦	٢٥٠.٣
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (١٩٨٥ = ١٠٠٠)	٧,٩٣٣.٣	١١,٠٣٨.٧	٤,٨٠٣.٠	٦,١٢١.٨	٦,٦٢٠.٨
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٧.٣	١٨.٥	١٣.٢	١٥.٩	٩.٩



في تقديم الطلبات والحصول على الموافقات الخاصة بالعمليات التجارية في المملكة.

وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث رأس المال البشري في المملكة من خلال الإحصاءات التي تشير إلى أن هذه الاستثمارات على مدار خمس أعوام بدأت في ٢٠٠٥م، كانت مسؤولة عن خلق ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة، كان من بينها ٤٠ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٠٩م وحده.

وبشكل عام، تتزايد تكلفة الموظفين السعوديين أكثر من الموظفين الأجانب، ولكن هذا الفارق يتلاشى عند توظيف الحاصلين على مؤهلات أكاديمية عليا، والخطر الواضح هو أن الحوافز المالية القوية لاستخدام العمالة المحلية، يمكن أن تؤثر على قدرة الأعمال في المملكة على المنافسة دولياً، ولكن الحكومة تدرك أهمية مراقبة هذا التوازن الدقيق ورصده عن كثب. ففي عام ٢٠٠٦م، أنشئ «المركز الوطني للتنافسية» في العاصمة الرياض، كهيئة خبيرة مستقل لرصد وتعزيز ودفع قدرة الشركات في المملكة على الاحتفاظ بمكانتها على الساحة العالمية الشركات.

وقد عكف محلكو المركز على مراقبة الوضع الاقتصادي عن قرب فيما بدأ الاقتصاد السعودي الانتقال بنجاح من الاعتماد إلى حد كبير على الإنتاج الأولي للموارد الطبيعية، إلى مرحلة تعتمد على الاستثمار، تقوم خلالها الحكومة، إلى جانب تمويل البنية التحتية، على تشجيع المشاركة الاقتصادية الأجنبية في إنتاج السلع والخدمات والاستفادة منها.

الإطارات العامة لموجهات خطة التنمية التاسعة للفترة بين عامي: ١٤٣٠ - ١٤٣٥هـ

- تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.
- التنمية المتوازنة بين الأقاليم.
- مساندة توجه الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية.
- تطوير الموارد البشرية.
- دعم الإمكانيات التنافسية.



الاستثمار المستهدف لخطة التنمية التاسعة			
معدل النمو السنوي المتوسط للخطة %	التوزيع النسبي	القيمة (بليون ريال)	القطاعات وفئة السلع الرأسمالية
١٠,٥	٩٥,٤	١,٦٨٠,٨	القطاعات غير النفطية
٨,٢	٤٣,٣	٧٦٣,١	القطاعات الإنتاجية:
٦,٦	١,٣	٢٢,٨	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٢٢,٤	٠,٢	٣,٦	التعدين غير النفطي، والمحاجر
٧,٧	٣٠,٣	٥٣٤,٠	الصناعات التحويلية
٣,٠	١٥,٥	٢٧٢,٤	تكرير النفط
١٢,٢	٩,٣	١٦٣,١	بيتروكيماويات
١٥,٣	٥,٦	٩٨,٥	الصناعات التحويلية الأخرى
٨,٠	١٠,٢	١٧٩,٩	الكهرباء والغاز والمياه
٢٣,٧	١,٣	٢٢,٨	البناء والتشييد
١٧,٠	٣٣,٧	٥٩٤,٢	قطاع الخدمات الخاصة
٢٠,٤	٤,١	٧٢,٩	التجارة والمطاعم والفنادق
١٤,٠	٤,٩	٨٥,٥	النقل والاتصالات
١٦,١	٢٢,٤	٣٩٥,١	التمويل والتأمين و الأعمال والخدمات العقارية
١٦,١	١٩,١	٣٣٥,٩	الخدمات العقارية
١٦,٢	٣,٤	٥٩,٢	خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار
٢٩,٢	٢,٣	٤٠,٨	الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع
١١,٨	٧٧,٠	١,٣٥٧,٤	القطاع الخاص غير النفطي
٥,٢	١٨,٣	٣٢٣,٤	الخدمات الحكومية
٧,٩	٤,٦	٨١,٩	النفط الخام والغاز الطبيعي
١٠,٤	١٠٠,٠	١,٧٦٢,٧	إجمالي الاستثمارات
٢,٧	١٠,٣	١٨١,٦	تشديد المباني السكنية
١٠,١	٢٧,٥	٤٨٥,٣	تشديد المباني غير السكنية
١٠,٤	١٠٠,٠	١,٧٦٢,٧	آلات ومعدات وتجهيزات النقل

الاستثمار في المملكة العربية السعودية...كيف؟

يتعامل المستثمرون الأجانب الراغبون في دخول السوق السعودي مع واحدة من أكثر البيئات التشريعية اعتدالاً في العالم، ففور انتهاء المستثمر من الإجراءات الرسمية المطلوبة، وتقديم كافة الوثائق اللازمة، سيستفيد من تقديم طلب الاستثمار العاجل تحت رعاية وتوجيه الهيئة العامة للاستثمار، إلى جانب تسجيل الأعمال وعمليات الإعداد، وفي غضون مدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب إلى الهيئة العامة للاستثمار، تصدر الهيئة قرارها بشأنه. ولا يوجد حالياً تمييز بين الشركات المحلية والأجنبية، فجميع المزايا والحوافز والضمانات تطبق بالتساوي على كافة الشركات العاملة في المملكة، بغض النظر عن ملكيتها، وعلاوة على ذلك، فإن الملكية في معظم الحالات يمكن أن تكون بنسبة ١٠٠٪، كما هو الحال بالنسبة للملكية العقارات، وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد حد أدنى لمتطلبات رأس المال، ولا وجود كذلك لقيود على إعادة رأس المال.

وتبلغ الضريبة على الشركات نسبة ٢٠٪، ولا توجد أية ضرائب على الدخل الشخصي، كما يمكن للأعمال التي تحقق خسائر أن تستمر في نشاطها لأجل غير مسمى، أما من حيث سهولة دفع الضرائب، فقد وضعت «مؤسسة التمويل الدولية»، المملكة في المرتبة العاشرة من أصل





يوفر رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل ومنخفضة التكلفة للمشاريع الصناعية، بما في ذلك المشاريع المملوكة بنسبة ١٠٠٪ لمستثمرين أجانب. وبالنسبة للمشاريع الصناعية الكبرى سواءً الحكومية أو الخاصة التي قد لا يتوفر لها التمويل البنكي الملائم، فإن «صندوق الاستثمارات العامة» في المملكة يوفر التمويل ذو الأجل المتوسط والطويل لمثل تلك المشاريع، كما يقوم «صندوق التنمية العقارية» بالمهمة نفسها في تمويل مشاريع الإسكان الخاصة أو التجارية، بينما يقدم «البنك الزراعي العربي السعودي» تمويلاً بتكلفة أقل لكافة المشاريع ذات الصلة بالقطاع الزراعي، بما في ذلك مشاريع معالجة الأغذية والصناعات التحويلية.

وبإمكان المستثمرين الأجانب التطلع أيضاً إلى المخصصات التفضيلية من الغاز الطبيعي والأسعار التنافسية للمياه والطاقة والأراضي اللازمة للأغراض الصناعية عالية الاستهلاك.

والمستثمرون الذين يبدؤون أعمالهم ومشاريعهم في المملكة، خاصة في مجال التقنية المتطورة، يمكنهم - إضافة لما سبق - الاستفادة بشكل كبير من الأوقاف البحثية والتنمية في جامعة الملك عبد الله العالمية للعلوم والتقنية في ثول بالقرب من جدة، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الرياض.

وفي حين قد يختار العديد من المستثمرين الأجانب أن تكون مقراتهم الأساسية في العاصمة، إلا أنه بإمكانهم أن يقرروا نقل عملياتهم الفعلية إلى أماكن أخرى في المملكة. وهناك إعفاءات ضريبية سخية للغاية لمدة ١٠ سنوات متاحة للمشاريع



١٨٣ دولة حول العالم.

وتتوفر لدى البنوك السعودية قدرة تمويل عالية، كما يوجد لدى جميع البنوك الرائدة لجان ائتمانية تعمل بسرعة وكفاءة، وعلى عكس نظرائه في معظم دول العالم، لا يزال القطاع المصرفي في المملكة، يتمتع بمستويات سيولة عالية، بل إن هناك منافسة للفوز بالشركات والأعمال الشخصية الجيدة، وقد صنف مؤسسة التمويل الدولية المملكة العربية السعودية في المرتبة ٤٣ من أصل ١٨٣ بلداً فيما يتعلق بالحصول على الائتمان. ومع ذلك اتجهت المصارف إلى التركيز على إقراض الشركات الكبيرة، فيما يواجه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوصول إلى التمويل المصرفي ذو الأجل المتوسط والطويل. غير أن المستثمرين الأجانب، بإمكانهم البحث عن تمويل بديل من مصادر وطنية، أو إقليمية، أو دولية.

ومن بين الموارد المالية السعودية، يوفر «صندوق تنمية الموارد البشرية» دعماً سخياً للشركات التي تزود الموظفين السعوديين بالتدريب والتعليم المهني، ونتيجة لذلك أصبحت الشركات السعودية الكبرى رائدة في مجال التدريب خلال العمل أو الدراسة في كليات متخصصة أثناء العمل. كما أن شركات مثل «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) و«شركة أرامكو السعودية»، لا تديران فقط برامجهما الخاصة والممتدة للتدريب الداخلي، ولكنهما أيضاً يطالبان مورديهما الكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالالتزام ببرامجهما لتدريب العمالة.

وثمة مصدر آخر للتمويل، وهو «صندوق التنمية الصناعية السعودي» الذي

المقامة في المناطق الست الأقل تطوراً في البلاد، وهي تشمل خصم بـ ٥٠٪ من تكاليف التدريب والمرتبات المدفوعة للموظفين السعوديين. وتزداد هذه الفوائد في حال كانت قيمة الاستثمار أكبر من مليون ريال سعودي مع توظيف أكثر من خمسة سعوديين في وظائف فنية وإدارية. إضافة إلى ذلك يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول على حافز لرأس المال لمدة ١٠ سنوات يعادل ١٥٪ من رأس المال، ويدفع نقداً أو عيناً. ويتم تطبيق الحافز أيضاً على أي زيادة في رأس المال. وعندما أقرت هذه التشريعات الجديدة في أغسطس من عام ٢٠١٢م، تم تطبيقها بأثر رجعي على الاستثمارات الأجنبية التي أنشئت أصلاً في المناطق الست المستهدفة. وإذا أرادت شركة أجنبية أن تنشئ عملاً تجارياً في المملكة، فهي بحاجة إلى مصادقة وثائق الشركة الأم في القنصلية السعودية في بلد المنشأ، ومن وزارة الخارجية ووزارة العدل في المملكة، إضافة إلى ذلك تحتاج الشركات الأجنبية إلى التقدم بطلب للحصول على «ترخيص الاستثمار الأجنبي» من الهيئة العامة للاستثمار، والذي يستغرق إصداره عادةً ١٥ يوماً. ويمكن الحصول على جميع نماذج طلبات تسجيل الأعمال التجارية من موقع الهيئة على شبكة الإنترنت (www.sagia.gov.sa). والذي يتضمن شرحاً وافياً عن تشريعات ومجالات الاستثمار، فضلاً عن تقديم المشورة والتوجيه للأجانب الذين يعيشون ويعملون في المملكة مع أسرهم. ومن الضروري التعاقد مع محام محلي أو مكتب





محاماة لتمثيل المستثمر على امتداد هذه العملية.

وهناك أيضاً مراجعةً استباقيةً مستمرةً لمناخ الاستثمار في المملكة، يشارك فيها عن قرب «المركز الوطني للتنافسية»، بغية تعزيز القدرة التنافسية مقارنةً ببلدان أخرى كلما سنحت الفرصة لذلك، وتعزيز مصداقية المملكة كمكانٍ مميز للقيام بالأعمال والمشاريع المربحة.

كما تمتلك الهيئة العامة للاستثمار، برنامجاً مستداماً لتحديد وإزالة القيود التي تعوق أنشطة الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، عن طريق تعزيز دعم التغييرات التشريعية اللازمة. وفي ذات السياق يأتي التوجه الحثيث نحو تعزيز الشفافية لتمكين الشركات والمنظمين من اتخاذ قرارات أكثر استنارة تعود بالنفع في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي.

ونظراً لأن الحكومة على علم بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الأجنبية الصغيرة والمتوسطة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) للاقتصاد السعودي، فقد تم إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة، وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٤م، ركزت التشريعات المنظمة للمنافسة على مكافحة الاحتكار لضمان إتاحة جميع القطاعات تقريباً وفتحها أمام اللاعبين الجدد، وقبلت الحكومة ذلك رغم أن الأجانب الداخلين إلى السوق السعودية قد نافسوا بالفعل ولا زالوا يواصلون منافستهم للشركات المحلية القائمة، وما ذلك إلا لإدراك الحكومة أن المنافسة أمرٌ أساسيٌ لصحة القطاع الخاص على المدى البعيد. وكجزءٍ من متطلبات عضويتها في منظمة التجارة العالمية، عملت المملكة على تعديل قوانينها بما يتماشى مع اتفاقية المنظمة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).

كما أقرت المملكة كذلك قوانين صارمة لمحاربة الغش التجاري، في الوقت الذي يظل فيه التحدي الأكبر متمثلاً بالمنتجات الوهمية، لا سيما في قطاعي السيارات والسلع الاستهلاكية. ففي عام ٢٠١٢م، عززت السلطات حملتها ضد السلع المغشوشة والمقلدة، كجزءٍ من البرنامج الجاري لحماية العلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، وهي حملةٌ تغطي كل شيء بدءاً من البرامج والموسيقى المقرصنة وانتهاءً بقطع غيار السيارات والطائرات غير الأصلية.

وقد وضعت المملكة أحكاماً وشروطاً واضحة للتأمين الاجتماعي، يتم بموجبها دفع أقساط تقاعدية تعادل ١٨٪ من رواتب الموظفين السعوديين مناصفةً بين الفرد العامل وصاحب العمل، وتقدم هذه الأقساط إلى «المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية» التي تدير أيضاً خطة المعاشات التقاعدية للقطاع الخاص.

الرياض .. مركز نشط للأعمال

الرياض عاصمة تعج بالحركة والنشاط، فهي لا تمثل فقط المركز الإداري والسياسي للبلاد، بل تمثل أيضاً قلب النظام المالي للمملكة، والمركز العصبي الذي تتخذ فيه أهم القرارات المالية والتنظيمية.

هذه المدينة التي تقع في وسط المملكة تقريبا، هي أيضا مركز المواصلات الجوية والبرية في البلاد، وفي المستقبل القريب ستكون ملتقى لشبكة القطارات السريعة التي تربط شرق المملكة بغربها وشمالها. وبالرغم من أنها كانت عاصمة صغيرة حتى قبل ٣٠ عاماً مضت، إلا أنها الآن من أكثر المدن سكاناً وأوسعها مساحة. تقع مدينة الرياض على ارتفاع ٦١٠ متراً تقريباً فوق مستوى سطح البحر، وعلى الرغم من المناخ الصحراوي الذي تتميز به حيث تكون الحرارة مرتفعة في فصل الصيف ومعتدلة إلى باردة في فصل الشتاء مع قلة هطول الأمطار، إلا أن نوعية بنيتها التحتية تتلاءم مع هذا المناخ، ابتداء من بناياتها الحكومية، حتى مكاتبها التجارية، ومن منازلها، إلى أسواقها التجارية، فقسوة المناخ من أقصى البرودة إلى أقصى الحرارة، لا يمكن ملاحظته إلا نادراً، نظراً لتوفر التكييف والظلال في معظم مناطق العمل في المدينة.

الرياض تلك المستوطنة القديمة التي ظهرت قبل بزوغ فجر الإسلام، والتي تستمد اسمها



مصرفاً طبيعياً للمياه، ومتنفساً بيئياً للمدينة.

وقد حاز هذا الوادي التاريخي، «جائزة أغا خان العالمية» لعام ١٤٣١هـ وهي الجائزة الخامسة من نوعها التي تحصل عليها مشاريع «الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض»، من هذه المؤسسة المهنية العريقة. كما أن المناطق البرية التي تحيط بمدينة الرياض، تمثل خليطاً من تكوينات الصحراء المختلفة بمناظرها الخلابة، وأوديتها التي تمنح الزائر متعة لا حدود لها، فخلال موسم الأمطار التي قد تهطل بكثافة خلال فصل الشتاء، تتحول هذه الأودية إلى أنهار جذابة، وكما هو الحال في مثل هذه البيئات، تزين الأرض فجأة بنباتاتها وأزهارها الصحراوية المدهشة.



من كلمة (روضة) أو بستان إشارة إلى البساتين القديمة التي كانت تحفها، أصبحت عاصمة للدولة السعودية الثانية عام ١٢٣٩هـ. وتضم الرياض، عدداً من المواقع والمعالم الأثرية التي تتحدث عن ماضيها، مثل: حصن المصمك، وقصر المربع الذي كان مقراً لإقامة الملك عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، مؤسس الدولة السعودية الحديثة. وتغطي المنطقة الحضرية للرياض أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وباحتساب الضواحي الجديدة فإن رقعتها قد تمتد لأكثر من ١٨٠٠ كيلومتر مربع. وفي المركز التجاري بمنطقة العليا، يقع برج المملكة الذي يعد أحد أبرز معالم المدينة، حيث يتكون من ٩٩ طابقاً ويبلغ ارتفاعه ٣٠٥ أمتار، ويتميز البرج بقمته المزخرفة بمصاييح يتغير لون إضاءتها بشكل متكرر أثناء الليل.

كما يقع في ذات المنطقة برج الفيصلية الذي يتميز بكُرة ذهبية اللون بالقرب من قمته، هذا المعلم الذي صممه المعماري الشهير نورمان فوستر، يعد أول ناطحة سحاب في المملكة، ويمثل حالياً ثاني أطول مبنى بمدينة الرياض. وهناك مبنى عملاق آخر يجري تشييده حالياً، وهو برج «مصرف الراجحي» الذي يقام إلى الجنوب من مركز الملك عبد الله المالي على طريق الملك فهد.

وتضم الرياض ٩٢ فندقاً، تحوي تسعة آلاف غرفة فندقية، من بينها ١٣ فندقاً من فئة الخمس نجوم، وسبعة فنادق من فئة الأربع نجوم. كما يجري العمل على تطوير أكثر من ٢٠٠ منشأة أخرى ستوفر قرابة ٩٢٥٠ غرفة للتأجير قصير أو طويل المدى.

تشكل مدينة الرياض، مكاناً مميزاً للسكن والعمل معاً، فهي تضم تشكيلة من الحدائق والمتنزهات العامة التي تلقى عناية فائقة، مثل: متنزه سلام في وسط المدينة، وحديقة الحيوانات في حي الملز، وحدائق مركز الملك عبدالعزيز التاريخي في حي المربع، وحدائق حي السفارات، والمئات من حدائق الأحياء والساحات الشعبية، ومتنزه الثمامة البري الذي يضم منشآت للعناية بالخيول وأخرى للطيران الشراعي، ومركز لأبحاث حماية الحياة الفطرية، في الوقت الذي يجري فيه إنشاء كل من: حدائق الملك عبدالله العالمية في غرب المدينة، ومتنزه الملز، ومتنزه الأمير سلمان في ضاحية بنبان.

ومن أقصى شمال الرياض إلى أقصى جنوبها بطول ٨٠ كيلو متراً، تتدفق المياه عبر وادي حنيفة الذي شهد عملية تطوير واسعة، أعادت تأهيله ليكون

مدينة عملاقة بطموح غير محدود

مزجت مدينة الرياض، في تنميتها بين تحقيق النظرة بعيدة المدى، وبين الموارد المتاحة، التي تستطيع تحقيق ذلك. فقد أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مخططاً استراتيجياً شاملاً للمدينة، يحتوي على رؤية مستقبلية طموحة، يتضمن أسساً للبنية التحتية في المدينة بما يلبي احتياجات الحاضر وتوقعات المستقبل بمشيئة الله، وبما يقدم للمستثمر كل ما يحتاجه من منشآت وتسهيلات لتحقيق أعلى المستويات من الجودة في العمل والراحة.

أحد العناصر الرئيسية لهذه الرؤية المستقبلية التي وضعتها الهيئة، هو أن تكون الرياض «مدينة إنسانية» يحظى سكانها بالرعاية والرفاهية، وذلك من خلال جعل المدينة واحة حديثة ينسجم فيها كل تطور مع البيئة الصحراوية المحيطة، مع تحقيق الاستخدام الأفضل للتقنية، والتركيز على التخطيط الذي يأخذ البيئة بعين الاعتبار.

وكالعديد من العواصم الكبرى في هذا العالم، قدمت الرياض نفسها على اعتبارها عاصمة قوية ومركزاً تجارياً ومالياً ذو نفوذ متزايد من خلال ما تحتويه من مراكز تعليمية متفوقة،





ومراكز علمية وأدبية متميزة. وكمدينة ينسجم فيها التخطيط مع الحياة الاجتماعية والثقافية لسكانها، في الوقت الذي تمثل فيه مركزاً عالمياً للثقافة الإسلامية.

فقد استثمرت الرياض وما زالت، ليس فقط في بنيتها التحتية، ولكن في سكانها، فهناك المنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، المنتشرة في كل أجزاء المدينة.

وللحفاظ على البعد الإنساني لهذه المدينة التي ما زالت تنمو بخطى متسارعة، وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خططاً تنموية استراتيجية شاملة، تغطي جوانب: استعمالات الأراضي، والمخططات الهيكلية، في الوقت الذي تعمل فيه على إنشاء مراكز حضرية فرعية لتحقيق اللامركزية في المدينة، وتسمح بنمو المجمعات السكنية في الضواحي لتشكل مدن مصغرة جديدة مكثفية ذاتياً بما تحتويه من أنشطة إدارية واقتصادية وترويحية وخدمية وثقافية.

كل هذه العناصر أكدت على كون الرياض مدينة مريحة وأمنة للعيش والعمل على حد سواء. في الوقت الذي يتواصل العمل فيها على تحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة، من خلال توفير السكن والمياه والطاقة وغيرها من المرافق والخدمات العامة.

كما تعمل الهيئة العليا مع الجهات الأخرى المعنية، على تطوير شبكة الطرق القائمة، وتأسيس شبكة للنقل العام في المدينة، سيشهد العام الحالي ٢٠١٣ م (١٤٣٤هـ) بمشيئة الله، بدء العمل على تنفيذها.

ويستند كل هذا بعد عون الله، على التخطيط الدقيقا والبنية الإدارية المتجاوبة التي تتميز بها المدينة.

كما أن اهتمام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لم يقتصر فقط على تطوير الأحياء الجديدة بما فيها من مساجد ومدارس ومراكز مجتمعية ومرافق محلية، بل اتجه أيضاً نحو تحسين الأحياء القائمة في المدينة، فعلى سبيل المثال، تشهد الرياض حالياً تنفيذ خطة شاملة لتحسين الوضع البيئي والحضري لمدينة الرياض، ضمن البرنامج التنفيذي للمخطط الإستراتيجي الشامل للمدينة.

المدينة.. الناس

تعد مدينة الرياض رابع أكبر مدينة في الشرق الأوسط بعد إسطنبول والقاهرة وطهران، وقد شهدت المدينة خلال العقود الماضية نمواً سكانياً متسارعاً، قفز بأعداد سكانها من مليونين إلى أكثر من خمسة ملايين نسمة.

ونظراً للقوة الشرائية وتوافر السيولة النقدية لدى سكان المدينة، فإن هناك طلباً متزايداً على السلع والخدمات في هذه المدينة التي تنعم بالأمن والاستقرار.

وبالرغم من النمو الهائل لمدينة الرياض، فإن التخطيط المتأن، مكن من مواكبة البنية التحتية للطلبات الجديدة.

فالرياض تضم ١٥ بلدية فرعية تغطي ١٣٠ حياً سكنياً، من بينها «حي السفارات» الذي يحتضن معظم البعثات الدبلوماسية التي يبلغ عددها ٦٥ سفارة وبعثة، إضافة إلى مقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وغيرهما من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية. كما يتضمن الحي مساكن للعديد من موظفي تلك الهيئات والمنظمات، إلى جانب مجموعة واسعة من المرافق الرياضية المتميزة وعدد من أكثر الحدائق خضرة وجاذبية في العاصمة بأكملها.

وتشكل منطقة وسط المدينة، الموقع الأكثر عراقة في الرياض، حيث تمتزج مباني حي الديرة القديمة بالمنشآت الجديدة التي





شيدت بالنمط التقليدي نفسه، وتضم هذه المنطقة منطقة قصر الحكم، التي تحتضن جامع الإمام تركي بن عبد الله الذي كان يعرف بـ «الجامع الكبير»، وهو الأكثر شهرة بين مساجد الرياض الـ ٤٣٠٠، ومبنى قصر الحكم، والساحات والميادين المفتوحة، إضافة إلى الأسواق التجارية الحديثة والتراثية، كسوق الزل، وأسواق: التعمير، المعيقية، سوق، دخنة، وبين سليمان

وبالرغم من جذورها التاريخية، إلا أن الرياض تعتبر مدينة يافعة، حيث تبلغ نسبة سكانها ممن هم دون سن الـ ١٥ سنة، نحو ٣٤٪، وهو ما يبرر ما تشهده البلاد من مستويات عالية في التعليم بكافة مستوياته. كما تنتشر في مدينة الرياض المجمعات التجارية الحديثة، والأسواق المركزية العملاقة، والشوارع التجارية المفتوحة. ويبرهن ما يقدمه تجار التجزئة من أفخم وأرقى الماركات العالمية في مختلف المجالات، على أن الرياض تمثل أحد أكبر أسواق المنطقة الواعدة بالمزيد من الفرص، فضلاً عما توفره المدينة من مطاعم راقية، تقدم أطباقاً من جميع أنحاء العالم، ولأنها مدينة عربية كبرى، فإن الطعام العربي متوفر في جميع أحيائها، إلى جانب المطاعم الغربية ذات الخدمة السريعة على النمط الغربي، والعديد من المقاهي المحلية والعالمية، وهناك أيضاً المجالس الخاصة للقاءات العربية التقليدية المعروفة، حيث يلتقي الأصدقاء ورجال الأعمال.

كما أن الفرصة متاحة أيضاً للمستثمر الأجنبي الذي يجلب السلع والخدمات لتوسيع وتمديد وجوده في أكبر المدن السعودية، فهناك العديد من العلامات التجارية العالمية، مثل مطاعم الوجبات السريعة التي تعمل دولياً على أساس الامتياز.

وحتى وقت قريب جداً، كان الاستثمار الأجنبي بالتجزئة يجب أن يتم مع شركاء سعوديين، غير أن التغيير الأهم الذي حدث في أنظمة الاستثمار في المملكة، سمح بالاستثمار الفردي لكبار تجار التجزئة الأجانب للاستفادة من القوة الشرائية المميزة لهذه المدينة.

وتعد سوق التجزئة للسلع الاستهلاكية من بين أكثر الأسواق رواجاً في مدينة الرياض، فهناك ٧٧٤ ألف أسرة بمتوسط حجم قدره ٦,٢ فرد للأسرة، وتشير توقعات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى أن عدد الأسر سيرتفع إلى ١,١ مليون أسرة بحلول عام ٢٠٢٤ م.

المدينة.....السكان

منذ ٤٠ سنة مضت، كان تعداد سكان مدينة الرياض لا يتعدى ١٠٠ ألف نسمة، أما الآن فقد ناهز تعداد سكان المدينة ٥,٧٤ مليون نسمة، يمثل المواطنون السعوديون ٦٠٪ منهم، ويأتي العدد الأكبر من المغتربين الذين يعيشون ويعملون في المدينة من كل من: بنغلاديش، الهند، باكستان، إندونيسيا، والفلبين. وهناك أيضا عمال من البلدان العربية، خصوصاً من: اليمن، مصر، السودان، لبنان، وسوريا.

ومع انخراط الأجانب القادمين من أوروبا وأمريكا الشمالية، وجنوب أفريقيا، وروسيا، والقطبين، ومؤخراً الصين في مجموعة كبيرة من مشاريع البنية الأساسية الجديدة، فضلاً عن العمل في المجالات والمنظمات القائمة، أصبحت الرياض حاضرة عالمية بارزة في العالم العربي، وينعكس هذا من خلال وجود مجموعة واسعة من المأكولات التي يمكن العثور عليها في العديد من مطاعم المدينة، إضافة لتنافس اثنتين من الصحف الوطنية الواعدة باللغة الإنجليزية، وهما Saudi Gazette و Arab News، على اجتذاب القراء الأجانب في المدينة.

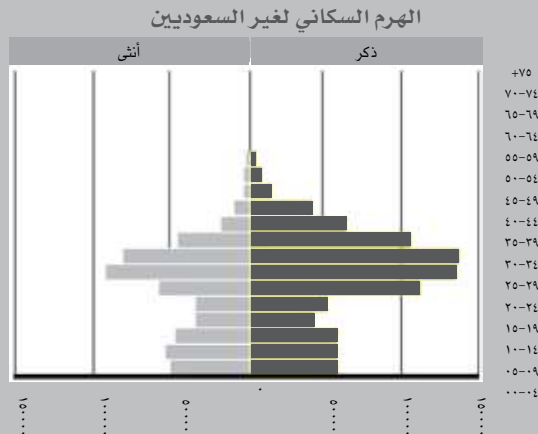
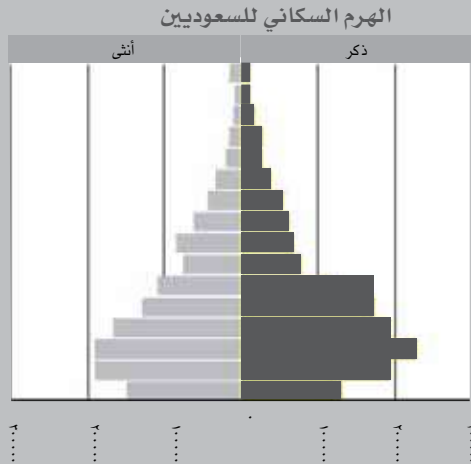
ومع الأخذ بحقيقة أن المملكة العربية السعودية دولة فتية، تبلغ نسبة مواطنيها ممن هم دون سن الخامسة عشرة ٤٠٪ من مجموع السكان. إلا أن من المثير للاهتمام أن هذه النسبة تنخفض في مدينة الرياض إلى ٣٤٪ فقط.

ويبلغ إجمالي العاملين في الرياض الآن ما يزيد على ٢,٣٥ مليوناً، منهم ما يقرب من مليون مواطن سعودي بينهم ١٦٤ ألف امرأة. وفي عام ٢٠١١م، عمل ٢٦٠ ألف



الشركات الخاصة للعمل من الثامنة صباحاً حتى الظهر، ثم بعد فترة استراحة طويلة في حرارة اليوم، يستأنف العمل من الرابعة مساءً حتى السابعة مساءً، أما بنوك التجزئة فتفتح في تمام التاسعة والنص صباحاً حتى الرابعة والنصف مساءً.

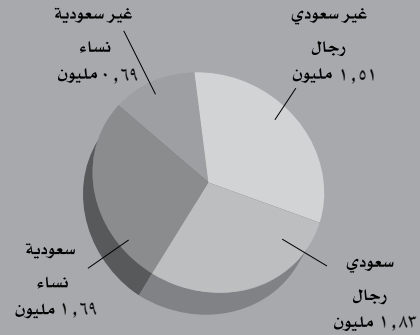
وباستثناء استراحة ممتدة في منتصف النهار، فإن المحلات التجارية والأسواق تفضل أن تكون مفتوحة طوال اليوم، وتغلق في حدود التاسعة مساءً، كما تغلق المنشآت أيضاً أثناء أوقات الصلاة التي تتغير على مدار العام، وفي كثير من مواقع البناء حول العاصمة سريعة النمو، يتواصل العمل على مدار اليوم، وفي بعض المشاريع ذات الأولوية العالية مثل تشييد الطرق، يتم العمل على مدار الساعة، وأثناء الجزء الذي يشهد ذروة ارتفاع الحرارة خلال أيام الصيف القاطط، تتطلب اللوائح أن يؤدي العمال عملهم تحت غطاء يقيهم حر الشمس، وتغلق المكاتب الحكومية يومي الخميس والجمعة، إلا أن بعض الشركات لا تغلق إلا يوم الجمعة فقط.



السكان في الرياض

المجموع في عام ٢٠١٠

مجموع السكان: ٥,٧٤ مليون



المصدر: مدينة الرياض الموقع الإلكتروني: www.arriyadh.com

من السعوديين في القطاع الخاص، بينما تم تسجيل ما يربو قليلاً عن ٨٤ ألف مواطن كمواطنين عن العمل.

ومع ذلك، لا بد أن نقارن بين هذا وبين حقيقة أن أكثر من ٢ مليون من غير السعوديين يعملون في القطاع الخاص في العاصمة، الأمر الذي يوضح بجلاء أن برنامج «نطاقات»، الذي يستهدف إحلال السعوديين في وظائف عدد محدد من القطاعات ومجالات الأعمال التي كان يشغلها سابقاً المغتربون والأجانب، قد حقق نتائج ملموسة في العاصمة.

وقد شهد دور المرأة السعودية في المجتمع ودخل منظومة القوى العاملة خلال السنوات الأخيرة تغييرات مستمرة، إلا أن البطالة لا تزال مرتفعة خاصة بين الشباب. وعلى الرغم من أن الكثير منهم يعمل في محيط نسائي، مثل محلات الأزياء أو الفروع النسائية للبنوك، إلا أن هناك تزايداً في أعداد سيدات الأعمال، والأكاديميات، والعاملات في المجال الطبي، والمالي والتقني. ويوجد فرع نسائي في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض يضم ٣٠٠٠ عضو، ولا يوجد في نظام الغرفة أو قواعدها ما يعوق انتخاب امرأة لمنصب الرئيس العام للغرفة. وقد ظل نظام التعليم السعودي على امتداد فترة طويلة يقدم لكلا الجنسين نفس التعليم عالي الجودة، ويتضح ذلك بجلاء من خلال إنشاء جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات بالقرب من مطار الملك خالد الدولي والتي تتسع لما يقارب ٥٠ ألف طالبة، استقبلت الجامعة دفعتها الأولى منهن هذا العام.

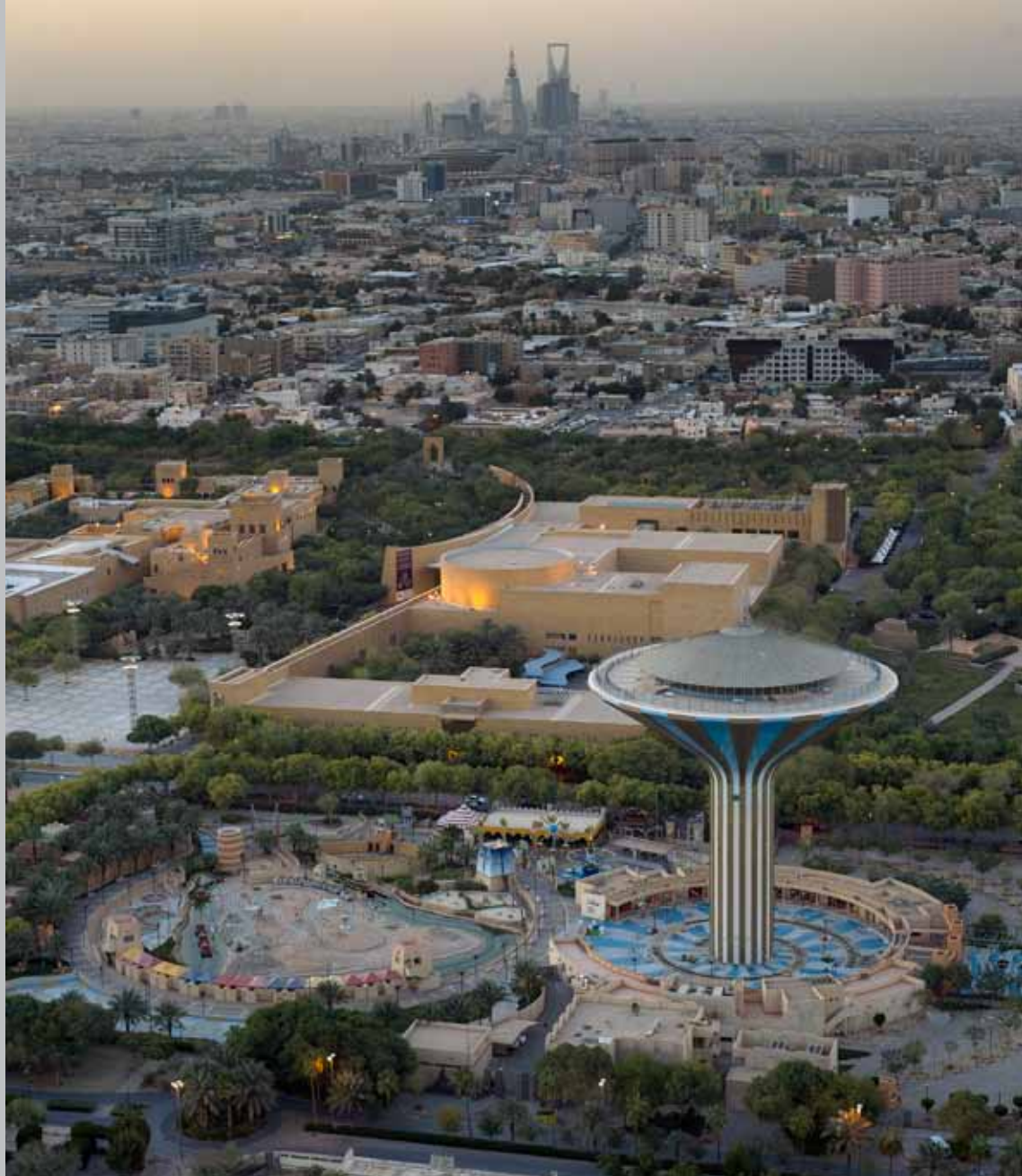
وتتوافق ساعات العمل في المملكة مع درجة الحرارة أثناء النهار، فمعظم المكاتب الحكومية تفتح في تمام السابعة والنصف صباحاً، وتغلق في تمام الثانية والنصف مساءً، وتميل

مدينة ذات تخطيط عالمي

الرياض عاصمة تعج بالحركة والنشاط، يتضافر فيها العمل والإنجاز الحكومي مع الأنشطة التجارية والصناعية والمصرفية والمالية والدبلوماسية والأكاديمية. ولكون الجزء الأكبر من المدينة شيد حديثاً، فإن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تمكنت من ضبط التوسع السريع الذي شهدته المدينة، بما شمل إنشاء شبكة طرق حديثة، كان من أحدث عناصرها تدشين المرحلة الأولى من برنامج تطوير طريق الملك عبدالله، واستكمال الطريق الدائري الأول، والتخطيط لطريقين دائريين جديدين (الثاني والثالث) يحيطان بالعاصمة.

ويعد «طريق الملك فهد» الشريان الرئيسي للطرق في المدينة، ويمتد من شمالها إلى أقصى جنوبها، كما يشكل «طريق مكة» أحد أبرز طرق المدينة التي تربط شرقها بغربها.

وفي الوقت الذي تواجه فيه مدينة الرياض تحدي تطوير قطاع النقل في مدينة نشطة يتزايد فيها عدد السكان والرحلات المرورية عاماً بعد عام، شرعت الهيئة في تنفيذ خططها لإنشاء نظام نقل دائم يلبي الاحتياجات الحالية والمتوقعة في المستقبل.



أحدثت أثراً كبيراً في رفع مستوى السلامة المرورية في الطرق وعلى بعد ٢٢ كيلومتر إلى الشمال من مدينة الرياض، يقع مطار الملك خالد الدولي الذي يستوعب ١٨ مليون مسافر سنوياً، وفي العام المنصرم عبر هذا المطار أكثر من ١٤ مليون مسافر، على متن ١٣٥ ألف رحلة داخلية وخارجية، تتبع لـ ٣٦ شركة طيران محلية وأجنبية وفي الوقت الذي تستضيف فيه الرياض «مؤسسة الاتصالات الفضائية العربية» (عربسات)، تعمل في المملكة أربعة من كبرى شركات الاتصالات في المنطقة، هي كل من: شركة الاتصالات السعودية، وشركة



بمشيئة الله، وذلك من خلال تطبيق نظام نقل شامل ومتناسك يتضمن تطوير القوائم من الطرق والشوارع، واستحداث طرق سريعة وشرائية جديدة، وإحلال تطبيقات الإدارة المرورية في المدينة، وإدخال نظام النقل العام الحديث إليها عبر بناء شبكة متكاملة من القطارات الكهربائية والحافلات.

وبالتالي فإن نظام النقل العام الجديد الذي يتألف من قطار كهربائي ذو ستة مسارات مرتبطة ببعضها البعض، تتكامل معه شبكة نقل سريع بالحافلات ذات مسارات مخصصة على عدد من الطرق الرئيسية سوف يحدث تغييراً جذرياً في الطريقة التي ينتقل بها سكان الرياض والآلاف من زوارها داخل العاصمة. ومن المقرر إبرام عقود المشروع خلال عام ٢٠١٣م، ليبدأ التنفيذ على الفور، وبحلول عام ٢٠٢٠م، عندما يتم تطبيق نظام النقل العام بشكل كامل بمشيئة الله، سيعتاد المواطنون على مزاياه الهائلة، وستصبح طرق العاصمة أقل ازدحاماً بشكل ملحوظ، أما النسبة القليلة التي ستستخدم السيارة في التنقل، فستقضي زمناً أقل في الرحلات، ولن تعاني مجدداً من مشاعر الإحباط بسبب الاختناقات المرورية.

كما حرصت الهيئة لعدة سنوات على تطوير أنظمة السلامة المرورية في المدينة، فقد تحسن نظام إشارات المرور بشكل كبير مع إضافة عدادات الزمن التي تحسب عدد الثواني المتبقية حتى تتغير الإشارة إلى اللون الأخضر، وإدخال كاميرات الرصد المرورية لأول مرة في المملكة، التي

اتحاد للاتصالات (موبايلي)، وشركة زين، واتحاد عذيب للاتصالات. وجميعها تقدم تغطية كاملة في جميع أنحاء العاصمة، وفي معظم أنحاء المملكة أيضاً، كما أنها بدأت (G) في تقديم خدمات الجيل الرابع (4) فائقة السرعة.

كما تقدم ٥٦ جهة خدمات الانترنت في المدينة، إلى جانب تواجد ١٩ شركة للاتصالات الفضائية، وتعمل شبكة اتصالات الرياض بمزيج من الألياف الضوئية المتطورة، والوصلات النحاسية عالية السرعة المدعومة بوصلات الميكروويف ووصلات الساتلايت.

أما الخدمات البريدية المختلفة في الرياض، فتوفرها «مؤسسة البريد السعودي»، في الوقت الذي تتنافس فيه عدد من شركات DHL، والنقل والبريد العالمية ومنها UPS، و FedEx، و Aramex.

ويتم استهلاك الطاقة الكهربائية في الرياض، عبر ١٠ محطات توليد تتبع لشركة الكهرباء السعودية التي تملكها الدولة بنسبة ٨١٪، وبسعة توليد قدرها ١١،٤٠٥ ميجاوات.

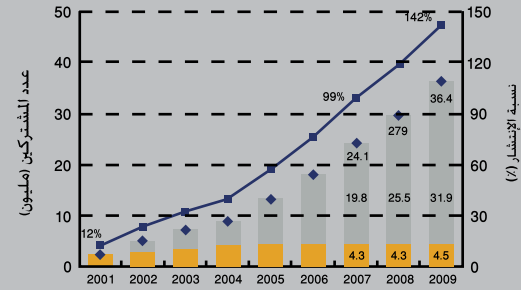
وفي ربيع عام ٢٠١١ م، حصلت شركة على عقد بقيمة ٥٠٠ GE Energy مليون دولار، للقيام بتوسعة قدرها ٤٨٠ ميجاوات في محطة الكهرباء العاشرة، وذلك باستخدام تقنية الدورة المركبة، في الوقت الذي جرى فيه تركيب ٣٠ توربين غاز بتكلفة مليار دولار في عام ٢٠٠٩ م.



ويعني التمدد السريع لمدينة الرياض خلال السنوات الأخيرة، استثمارات أكبر في قطاع الصرف الصحي، فالرياض تشهد حالياً أكثر من ١٠٠ مشروع منفصل لرفع مستوى وتوسيع هذا الجهاز خلال مراحل التنفيذ المختلفة.



أعداد المشتركين الفعالين في خدمة الهاتف المتنقل



تم تقديم عدد الاشتراكات الفعالة حسب التعريف القياسي المعتمد وذلك بناءً على معلومات المشغلين، والمسج الميداني للسوق، وعمليات الهيئة

وفي محطة الكهرباء الحادية عشرة المملوكة للقطاع الخاص، يتم تأسيس محطة توليد بقدرة ١٧٠٠ ميجاوات. كما وقّعت الشركة GE السعودية للكهرباء في سبتمبر ٢٠١٢م عقداً جديداً مع شركة لتوسيع محطة الكهرباء الثانية عشرة، باستخدام توربينات جديدة بتقنية الدورة المركبة المتطورة تعمل بالغاز، وهو ما سيضيف ٢٠٠٠ ميجاوات إلى العاصمة بحلول عام ٢٠١٥م.

وفي حالات ارتفاع الأعباء على شبكة المدينة، يتم سحب المزيد من الطاقة من الشبكة الوطنية للمملكة، ويتشكل معظم الاستهلاك في الطاقة، من المشتركين الأفراد، فيما تشكل الصناعة المستهلك الثاني، يأتي بعدها الطلب الحكومي الذي يحدث معظمه من المباني الحديثة التي توفر الطاقة، وأخيراً المباني التجارية.

وتجلب نسبة ٤٠٪ من متطلبات الرياض من المياه من آبار محلية، أما الباقي فيتم ضخّه إلى العاصمة من محطات تحلية على ساحل الخليج العربي، وبالرغم من الاستهلاك العالي للمياه في المدينة، إلا أن الماء يبقى زهيد التكلفة بالمقارنة بقيمة إنتاجه العالية، لذا أطلقت الدولة خطة وطنية لترشيد الاستهلاك في المياه.

ويتم ضخ المياه إلى نحو ٩٦٪ من السكان وذلك مع استمرار التوسع في النظام، في ظل استمرار تطوير الضواحي الجديدة البعيدة عن مركز المدينة، لكل من الاستخدام الفردي والمؤسسي.

نظام نقل عام (قطارات - حافلات) على مستوى عالي سيحدث تحولاً جذرياً في المدينة

يمكننا القول بأن نظام النقل العام الجديد في مدينة الرياض، يعد من أكثر أنظمة النقل التي يجري إنشاؤها في مدن العالم الكبرى طموحاً. بل قد وُصف بالفعل بأنه المشروع الهندسي الأكبر على الإطلاق.

يتألف مشروع النقل العام في مدينة الرياض، من شبكة قطارات كهربائية تشمل ستة مسارات على الأقل، وشبكة متكاملة للنقل بالحافلات تغطي كامل المدينة وتتكامل مع القطار الكهربائي عبر محطات مشتركة لكلا الشبكتين في عدد من الخطوط الرئيسية في المدينة.

وتتحرك الرياض بشكل استباقي لمواجهة معدل النمو غير المستدام في حركة المرور، حيث تشير التوقعات إلى أن تعداد سكان الرياض البالغ ٥,٧ مليوناً اليوم سينمو ليصل إلى ٨,٣ مليوناً بحلول عام ٢٠٣٠م، وهذا دون شك يعني أن ازدحام حركة المرور، الذي يعوق الحركة في العاصمة خلال ساعات الذروة، سوف يتفاقم. وهناك حالياً ٧,٤ مليون رحلة داخل المدينة كل يوم، ويتم معظمها تقريباً بالسيارات الخاصة، والتي غالباً ما يستقلها السائق فقط، والنقل العام حالياً يمثل اثنين في المائة فقط من





بعض الأنشطة يعد أمراً لا مفر منه، إلا أن أحد أهم أهداف خطة المشروع هو استكمال العمل على خطوط القطر الكهربائي الستة بسرعة وفعالية قدر الإمكان، مع إبقاء الاضطراب في حياة السكان العادية وحركة المدينة الصاخبة، في حدها الأدنى.

وتحرص الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خلال عمليات التشييد والبناء لأول نظام للنقل العام داخل المدن في المملكة على تقديم أحد أكثر أنظمة النقل العام تقدماً وتطوراً في العالم، وتعمل في الوقت ذاته على نشر أهداف المشروع بين المواطنين، لا سيما جيل الشباب، وإثارة حماسهم إليه على اعتبار ذلك هو التحدي الثاني، والمتمثل في إقناع أكبر عدد من الناس باستخدام الشبكة عند الانتهاء منها تماماً، وقد أفتتعت الدراسات التي أجريت حول مشاريع أقل طموحاً في جميع أنحاء العالم، الهيئة العليا، بأن مبدأ «أنشأها وسوف يأتون لاستخدامها» خاطئ وغير دقيق.

فحتى مع تحقق العديد من الفوائد الواضحة جراء استخدام نظام نقل عام سريع ونظيف وفعال، فإنه من المرجح أن يفكر العديد من أصحاب السيارات في التمسك بسياراتهم، وسيظن كل قائد سيارة على الأرجح أن الآخرين

إجمالي الرحلات المرورية في العاصمة.

ويُرجى أن تكون شبكات الطرق الأكثر تطوراً من الناحية الهندسية هي المخرج الآمن في نهاية المطاف من هذه الحلقة المفرغة، خاصة وأن الرياض تمتلك شبكة طرق سريعة على مستوى عالمي. وإضافة للصعوبات المتعددة التي يواجهها سائقو السيارات، لا بد من إضافة التكاليف الاقتصادية الباهظة وضيق الوقت وإهدار الوقود بكميات كبيرة، لا سيما في فصل الصيف حيث تعمل المحركات دون كلل للحفاظ على استمرار تكييف الهواء، بينما لا تصل السيارات أو ركابها إلى وجهاتهم بالسرعة المطلوبة.

وعلى ضوء ذلك جاءت مبادرة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإعداد برنامج للنقل العام في العاصمة، جرى التخطيط له على مدار فترة طويلة حيث بدأ العمل فيه منذ أكثر من عقد مضى، وأصبح جزءاً من مخطط الهيئة الاستراتيجية الشامل لمدينة الرياض.

ومنذ البداية، تم الاعتراف بوجود تحديين رئيسيين يواجهان هذا المشروع الاستثنائي الطموح، الأول هو القيام بالأعمال الضخمة التي يتضمنها المشروع مع أدنى قدر من الإزعاج للمواطنين من سكان العاصمة، ورغم أن تعطيل

سوف يستخدمون نظام القطار الكهربائي أو الحافلات، تاركين الطرق خالية وغير مزدحمة حتى يستمر هو في قيادة سيارته دون عناء، ويتمثل الهدف المنشود في أن ترتفع حصة النقل العام في العاصمة خلال أوقات الذروة من ٢٪ حالياً إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠م.

وقد أولت الدراسات التفصيلية التي قامت بها الهيئة العليا، اهتماماً كبيراً للتعاطي مع نفسية المسافرين، ولذلك فإن مبادرة المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض ستستخدم جميع أدوات نماذج المحاكاة المرورية التي أثبتت كفاءتها على المستوى الدولي، كما ستكون هناك تدابير تنظيمية ومالية، سواءً لدعم استخدام وسائل النقل العام أو لتقييد استخدام السيارات الخاصة.

وفي أغسطس ٢٠١٢م، تم تأهيل أربعة اثتلافات، تتكون من شركات بناء وتشديد محلية ودولية، وقد تسلمت الهيئة عطاءات هذه الشركات في فبراير ٢٠١٣م، ومن المقرر بمشيئة الله، إبرام العقود خلال منتصف العام نفسه.

نظام النقل العام الجديد

تشكل المسارات الستة لنظام القطار الكهربائي، والتي يبلغ مجموع أطوالها ١٧٥ كم، أبرز مكونات مشروع النقل العام الجديد لمدينة الرياض، بل العمود الفقري له، وسيتمدد النظام الجديد لأكثر من ٦٠ كم تحت الأرض، و٨٠ كم فوقها، وسيضم ٨٣ محطة، من ضمنها تسعة محطات تلتقي فيها عدة مسارات للقطار، وستكون النسبة الأكبر من هذه المحطات بمستوى سطح الأرض، في حين سيكون ٢٩ محطة منها مرتفعة عن سطح





والركوب.

الخط الرابع (الخط البرتقالي)، وسيكون بطول ٢٩,٦ كم ويتألف من ثماني محطات، ثلاث منها ستكون مشتركة مع خط رقم (٦)، كما ستكون هناك محطة تحويل لخط رقم (١)، وسيشمل هذا الخط على ٧ كم من الأنفاق السطحية المغطاة، و١٥,٩ كم من الجسور، وسوف يتقاسم المستودع مع الخط رقم (٦)، كما سيشترك كذلك في موقف واحد للسيارات والركوب مع خطي (٦ و١).

الخط الخامس (الخط الأصفر)، ويعمل تحت الأرض بطول ١٢,٩ كيلومتراً ويتكون من ثماني محطات ومحطتي تحويل (لخطي ١ و٢). كما أن به مستودعاً في نهايته الشمالية.

الخط السادس (الخط البنفسجي)، وهو يتكون من ٨ محطات على طول ٢٩,٩ كم، تتقاسم ثلاثة منها مع الخط الرابع، وهناك كذلك ثلاث محطات تحويل (لخطوط ١، ٢ و٣). وسيكون الخط من ١٠٦ كم من الأنفاق المغطاة، و١٧,٤ كم من الجسور ومستودع واحد، مشترك مع الخط الرابع، جنباً إلى جنب مع

الأرض، و٢٧ محطة تحت الأرض (وهي الواقعة في وسط المدينة)، ويتبقى حوالي ١٤ محطة، ستكون في أنفاق سطحية غير عميقة.

الخط الأول (الخط الأزرق)، سيكون بطول ٣٨ كم مع أربعة محطات تحويل (لخطوط ٢، ٣، ٤ و٦)، ويتكون من ١٧,٣ كم من الأنفاق، و ١٥,٩ كم من الجسور، ومستودعين، وأربعة مواقع لإيقاف السيارات والركوب.

الخط الثاني (الخط الأخضر)، وسيكون بطول ٢٥,٣ كم ويضم ثلاث محطات تحويل (لخطوط ١، ٥ و٦). وسيتم تشغيل معظم هذا الخط في الجزيرة الوسطية لطريق الملك عبد الله، إضافة لنفق محفور لا يتجاوز طوله ٢,٩ كم، و ٥,٤ كم من الجسور، وسوف يكون هناك مستودع في الطرف الشرقي من هذا الخط، وساحة للقطارات في الغرب وموقع واحد لإيقاف السيارات والركوب.

الخط الثالث (الخط الأحمر)، وسيكون بطول ٤٠,٧ كم ويضم محطتي تحويل (لخطي ١ و٦). وسيعمل الخط من خلال ٦,٢ كم من الأنفاق المحفورة و ٣,٢ كم من الأنفاق السطحية المغطاة، إضافة لـ ٢٦,١ كم من الجسور، وسيُرفق به مستودعين، وساحة مركزية للقطارات، وأربع مواقع لمواقف السيارات

ساحة للقطارات في الجنوب الشرقي، كما سيكون له موقف سيارات وركوب مشترك مع خطي رقم (١ و٤).

أما الخطان الأطول (واحد وثلاثة)، فيعملان على التوالي من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بين محور العليا - شارع الملك فيصل - البطحاء، ومن الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي على طول طريق الملك عبد الله. ويمكن القول أن الخط الثالث، بين شارع المدينة المنورة وطريق الأمير سعد ابن عبد الرحمن، هو الأكثر تعقيداً هندسياً لأنه سوف يتطلب أنفاقاً وجسوراً كبيرة، وكلا الخطين، الذين يعبران ويتقاطعان في وسط البلد، سيعملان من خلال أنفاق عميقة أسفل وسط المدينة.

أما الخط الثاني، والذي يعمل أيضاً من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي، فسوف يعمل في أنفاق سطحية غير عميقة باستثناء محطتين سطحييتين في نهايته الغربية. وهو يتقاطع مع ثلاثة خطوط (أرقام ١ و٥ و٦).

الخط الرابع، يتكون من تسع محطات، ويبدأ من مطار الملك خالد الدولي في أقصى شمال العاصمة، ويلتقي في بعض أجزاءه مع خط (رقم ٦١). وسيكون مزيجاً من الأنفاق غير العميقة والمسارات السطحية.

وبالنسبة للخط الخامس، الذي سيكون مساره على امتداد شارع الملك عبد العزيز، فسيعمل في أنفاق عميقة تربط بين الخطين الثاني والثالث، وسيكون من ثماني محطات على طول الخط.

أما الخط السادس، فيمتد على محور طريق عبدالرحمن بن عوف وطريق الشيخ حسن بن





مع وجود غرف تحكم احتياطية خاصة بأربعة خطوط إضافة لغرفة تحكم واحدة مشتركة بين الخطين الرابع والسادس.

ويجري العمل على تحقيق أعلى درجة من «الأتمتة» في كل مكونات المشروع، حيث سيتم استخدام نظام القطارات الآلي (بدون سائق)، ومع ذلك يعد الحفاظ على الأمن التشغيلي وأمن الركاب أولوية رئيسية من خلال الاستخدام الواسع للدوائر التلفزيونية المغلقة، وسوف يتنقل الركاب في عربات مكيفة مع أقسام منفصلة مخصصة للعائلات والركاب الآخرين، كما أن القطارات نفسها مصممة لتوفير أكبر قدر من الراحة أثناء استقلالها من خلال الاعتماد على التقنية المستخدمة للتخفيف من الارتجاجات الناتجة عن الكبح والتسارع.

وسيتم تهيئة عربات الخط الرابع المتجهة إلى مطار الملك خالد الدولي لحمل أمتعة المسافرين جواً، كما سيتم تجهيز جميع القطارات لنقل الركاب ذوي الإعاقة الحركية.

وفي البداية، سوف يتم تصميم المسارات الستة لاستيعاب ٢٨.٥٠٠ راكباً في الساعة لمدة ١٨ ساعة في اليوم، إلا أن العمل جارٍ لبناء الشبكة بحيث تكون قابلة للتوسع لتلبية الطلب المتزايد من الركاب والعمل على مدار الساعة دون انقطاع.

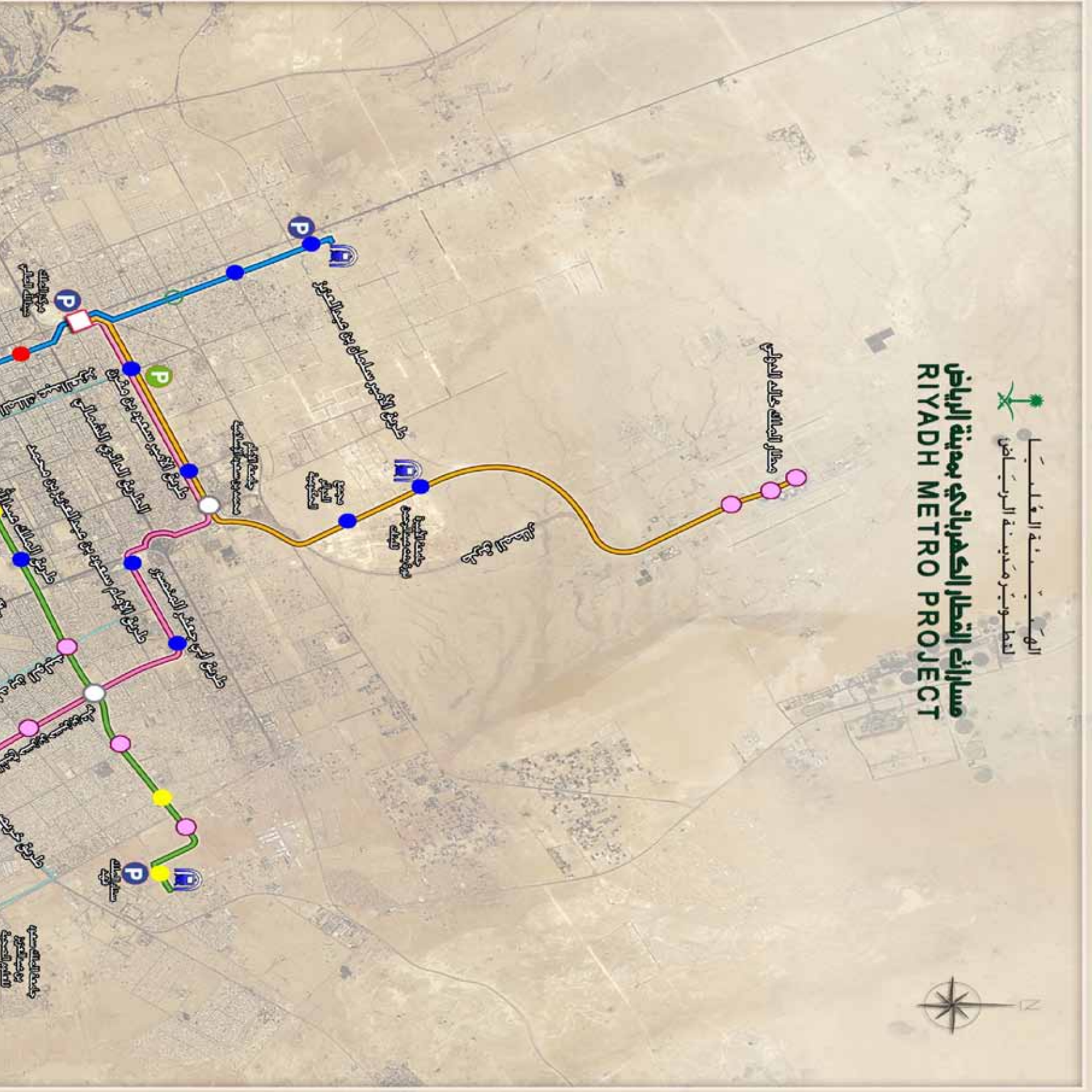
حسين بن علي، بدءاً من اتصاله في الجنوب الشرقي مع الخط الثالث، ومواصلته باتجاه الشمال الغربي للالتقاء بالخط الثاني، ويكمل باتجاه مائل للغرب حتى يصل للخط الرابع، ثم يواصل اتجاهه بموازاة هذا الخط حتى ينتهي عند الخط الأول.

المحطات:

استغرقت تفاصيل تصميم المحطات الكثير من الوقت، وسيكون معظمها بطول ٣٠٠ متراً وعرض ١٠٠ متراً وبها منصات مغلقة وأبواب زجاجية، وقد صممت الأسقف بطريقة خلاقة تضمن تعزيز البيئة المحيطة للمحطات الموجودة أسفل الأرض، إضافة إلى بث روح الفخر بين مواطني الرياض بامتلاكهم نظاماً للنقل العام على مستوى عالمي.

وستشكل كل محطة للقطار الكهربائي محطة لشبكة النقل السريع بالحافلات أيضاً، كما ستكون محطات القطار الكهربائي كذلك مركزاً لخدمات خط الحافلات العادية، التي ستقل الركاب إلى محطات القطار الكهربائي، فضلاً عن خطوط الحافلات الدائرية التي ستسهل إلى حد كبير حركة مئات الآلاف كل يوم، ومفتاح نجاح نظام القطار الكهربائي هو أن تعمل كل الخطوط بشكل متكامل، وأن يتم تشغيلها من غرفة تحكم مركزية،

مسار الخط الكهربائي بمدينه الرياض
RIYADH METRO PROJECT





- | | | | | |
|---|--|---|---|--|
| — Line (1) Blue Line | — Line (4) Orange Line | ● Elevated Station | ● Transfer Station | P Metro Park & Ride |
| — Line (2) Green Line | — Line (5) Yellow Line | ● Shallow Underground Station | ■ Main Station | P Bus Park & Ride |
| — Line (3) Red Line | — Line (6) Purple Line | ● Deep Underground Station | ■ Depot | P Metro & Bus Park & Ride |
| Madina Al Munawra - Amir Saad bin Abdul Rahman Al Awal Road | Abdul Rahman bin Ouf - Shaikh Hassan bin Hussain bin Ali | ○ Provisional Future Station | ■ BRT Line | |
| | | | ■ Stabling Area | |

التعليم والصحة

يأتي التعليم في مقدمة الخطط بعيدة المدى التي وضعتها الحكومة السعودية لاقتصاد لا يعتمد على النفط فقط، ففي عام ٢٠١١، تم تخصيص ما لا يقل عن ٢٤٪ من الإنفاق الحكومي على هذا القطاع، وهو من بين أعلى معدلات التخصيص في العالم.

ويتوفر في مدينة الرياض العديد من المدارس في مختلف مستوياتها ابتداء من رياض الأطفال، فالمدارس الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، حتى الجامعات، وجميعها مدارة من قبل الدولة، حيث يوجد بالفعل حالياً قرابة ١٤٤٠ مدرسة حكومية تخدم ما يقارب ٤٧٠ ألف طالب وطالبة.

كما يوجد أيضاً ٨٢ مدرسة خاصة، بينها مدارس عالمية مثل: مدارس الملك فيصل، مدارس المملكة، المدرسة الأمريكية، المدرسة البريطانية، ومدرسة الملك سعود الدولية، وغيرها.

غير أن من أهم وأبرز أوجه التعليم في الرياض، يتمثل في جامعاتها الأربع الحكومية، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن التي اكتمل إنشاؤها عام ٢٠١١م، وتعد أكبر جامعة للبنات في العالم، ومن بين الجامعات العملاقة حيث



وتعد «مدينة الملك فهد الطبية» واحدة من أكبر وأحدث المجمعات الطبية في العالم، حيث تشتمل على مستشفى للأطفال بسعة ٢٤٦ سرير، ووحدة لأمراض النساء والولادة بسعة ٢٣٦ سرير، ومركز للتأهيل الطبي بسعة ١٥٩ سرير ومستشفى عام بسعة ٤٥٩ سرير، و٣٣ عيادة خارجية. وإلى جانب المنشآت الطبية التي تديرها الدولة، يوجد في الرياض ٣٠ مستشفى بسعة ٣٦٤٥ سرير يديرها القطاع الخاص، بالإضافة إلى ٨٠٤ منشأة أخرى ما بين عيادة ومستوصف. كما يتوافر بالمدينة سلسلة طويلة من الصيدليات ومراكز العناية والتشخيص والعلاج الطبيعي.



تستوعب قرابة ٥٠ ألف طالبة، وتضم مدينة جامعية تستوعب ١٢ ألف طالبة، واستحدث فيها قطاراً كهربائياً لنقل الطالبات والذي سيتم ربطه بشبكة القطارات الكهربائية المزمع إنشاؤها في المدينة، وقد التحق بهذه الجامعة ١٦ ألف طالبة في العام الماضي.

كما تضم الرياض مجموعة من الجامعات الأهلية، تشمل كل من: جامعة الأمير سلطان الأهلية، وجامعة نايف للعلوم الأمنية، وجامعة الفيصل، وجامعة الإمامة، والعديد من الأكاديميات والمؤسسات والمدن العلمية، وفي مقدمتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومراكز الأبحاث العلمية المتخصصة، وأحدثها مركز الملك عبد الله للدراسات والأبحاث البترولية الذي يجري تشييده حالياً بالقرب من مطار الملك خالد الدولي. الرياض تضم أيضاً العديد من معاهد التدريب المهني الحكومية والخاصة، كالمعهد المصري، والمعهد العالي للصناعات البلاستيكية، وهو أول معهد متخصص في البلاد في مجال صناعة البلاستيك، وله أهمية خاصة بسبب النشاط المستمر في صناعة البتروكيماويات ومشتقاتها.

كما أن سكان مدينة الرياض، يتلقون عناية صحية على مستوى رفيع، ففيها ٤٤ مستشفى حكومي، و٢٤٩ عيادة ومركزاً للرعاية الصحية الأولية تضم مراكز لجراحات اليوم الواحد.

الرياض .. مركز مالي مرموق

المملكة العربية السعودية لديها أكبر اقتصاد في العالم العربي، وتتمتع بنظام مالي ومصرفي قوي يُدار بحكمة وتعقل، وقد أكد المنتدى الاقتصادي العالمي في ديسمبر ٢٠١١م، على تفوق المملكة باختيارها كأفضل مركز مالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من تراجع أهمية الموقع الجغرافي للمراكز المالية عما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً بسبب تطور تقنية المعلومات والاتصالات، إلا أن تركيز الخبرات المالية وخدمات الدعم القانوني والمحاسبي في مكان واحد، كما في نيويورك ولندن وهونج كونج، يظل أمراً بالغ الأهمية.

وإذا وضعنا هذا في الاعتبار، فإن سعي الرياض لوضع جميع أصولها المالية والمصرفية في مكان واحد سيكون له تأثير مذهل على سوق المال في الشرق الأوسط، تماماً كالتصميم المعماري الفريد للمركز المالي الجديد «مركز الملك عبدالله المالي».

فإلى جانب كونه مركزاً عالمياً للمال والأعمال، فإنه يوفر خدمات ومرافق متكاملة، ونظم للأمن والسلامة، ويخدمه





قطار كهربائي من دون سائق يبلغ طول مساره ٣,٦ كيلومتر، وسيتم ربطه بشبكة القطارات الكهربائية المزمع إنشاؤها بمدينة الرياض.

وعندما يكتمل المركز بشكل نهائي، فإن عملية التأسيس التي كلفت نحو ٧,٨ مليار دولار، ستضيف إلى المدينة مساحات مكتبية وفندقية، ضمن محيط أعمال مكثفي ذاتياً، يضم مطاعمه، ومتاجرهم، في الوقت الذي يحتضن فيه كل من مقر سوق الأسهم السعودي، وسوق المال، والبنك المركزي الخليجي، وكبرى مؤسسات المال والأعمال.

كما ستعتمد معظم البنوك التي تعمل في المملكة البالغ عددها ٢٤ بنكاً، إلى تحويل معظم عملياتها إلى هذه المنطقة المالية الجديدة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية ومكاتب الوساطة المالية، والمكاتب الاستشارية، والمحامين، وشركات التأمين والمحاسبة، والمراجعين الداخليين، والخدمات المالية المساندة، وشركات تقنية المعلومات والاتصالات.

قطاع التأمين

قطاع التأمين الصحي والتأمين على السيارات في المملكة، شهد بدوره انتعاشاً كبيراً خلال الأعوام الماضية، وحقق نمواً مضطرباً، ففي سوق الأسهم السعودي حالياً، ٣١ شركة تأمين محلية وعالمية، لها تأثير كبير في النشاط الاستثماري وفي سوق السندات السعودي، وتعمل جميعها تحت إشراف هيئة سوق المال، التي تقوم بأدوارها المناطة بها في التنظيم والرقابة فيما يتعلق بتجارة الأسهم والسندات والأدوات الاستثمارية الأخرى، إلى جانب دورها في تحقيق العدالة والوضوح والشفافية، والحفاظ على حقوق المساهمين والمتعاملين مع السوق، وأعمال التسويات ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها السوق عبر التدخل في الوقت المناسب، وفي الحالات الطارئة.

مركز للأفراد والاعمال

رغم التزايد المطرد للسكان وبنسبة تفوق النمو السكاني في معظم مدن العالم، لم تعاني الرياض مطلقاً من نقص المساكن، ومنذ وقت مبكر شجعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على بناء مساكن عالية الجودة بأسعار معقولة.

وقد شهدت الرياض في الآونة الأخيرة إنجاز ١٠٥ ألف وحدة سكنية في تسعة مشاريع منفصلة تتبع القطاع الخاص ضمن مفهوم (التطوير الشامل)، وهو ما يجعل العدد الإجمالي للوحدات السكنية في المدينة يصل إلى أكثر من ٨٣١ ألف وحدة، إلا أنه لا يزال التحدي متمثلاً في بناء المزيد من المساكن للمواطنين المنتمين للطبقات ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة.

وعلى المستوى الوطني، تحتاج المملكة إلى بناء ٢ مليون وحدة سكنية إضافية بحلول عام ٢٠١٥م. ولهذا السبب، فإن الحكومة التزمت بإنفاق ما يزيد على ٨٩ مليار دولار لبناء مساكن جديدة، ستوجه حصة كبيرة منها لتمويل بناء مساكن في العاصمة، وقد زادت ميزانية «وزارة الإسكان» بمقدار ٤ مليار دولار إضافية في فبراير ٢٠١١م، وفي الوقت نفسه تلقى «صندوق التنمية العقارية السعودي»، الذي يعد مصدراً رئيسياً لتمويل الإسكان، تمويلاً رأسمالياً يقدر بـ ١٠٦ مليار دولار لتخفيف تراكم طلبات القروض.

كما شهدت قوانين الرهن العقاري تسهيلات كبيرة، بغية تشجيع ملكية المساكن، وبإمكان المواطنين السعوديين الآن اقتراض ما يصل إلى ٥٠٠ ألف ريال سعودي (أي ما يعادل ١٣٣ ألف



وسوف تنقل هذه المركبات المكيفة الركاب القادمين من مناطق انتظار مريحة لنقلهم إلى المحطات، التي تستخدم جميعها كمحطات للقطار الكهربائي وأنظمة النقل السريع بالحافلات.

ونتيجةً لهذا، يتعين على الضواحي التي سيتم إنشاؤها التقيد في التصميم والتخطيط بأولوية تشجيع المقيمين على استخدام وسائل النقل العام بدلاً من سياراتهم الخاصة. ومن المرجح أن أثر ذلك على الضواحي القائمة سيكون تدريجياً بشكل أكبر حيث أن شبكات الطرق الحضرية الحالية ستحتاج لإعادة التصميم بحيث توجه المسافرين نحو خيار الحركة السهلة من خلال نظام النقل العام.



دولار أمريكي)، بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف ريال عن الحد الأقصى السابق، لبناء أو تملك مساكن خاصة بهم.

وقد بلغت حصة المباني السكنية والتجارية ما يزيد على ٩٠٪ من الأنشطة الإنشائية في العاصمة على مدى العامين الماضيين، ولا يزال هناك فائض في الطلب على الوحدات السكنية يقدر بنحو ٦٪. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة عدد المباني المخصصة للأغراض التجارية عن حجم الطلب، وهذا يعني أن الشركات التي تتخذ من الرياض مقراً لها غالباً ما تتمكن من الحصول على المساحات التي تحتاجها بشروط جذابة.

وبالنسبة للمديرين التنفيذيين الأجانب، فلا يزال هناك نمو في العرض بالنسبة للسكن يتراوح بين الشقق الصغيرة، مروراً بالفيلات المستقلة الموجودة داخل مجمعات سكنية مغلقة تكون عادةً قريبة من المناطق التجارية الرئيسية.

وتحتل نماذج المحاكاة المرورية مكانة كبيرة في أعمال التخطيط التي تقوم بها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. فعلى سبيل المثال، سيتم بالفعل إنشاء ٤٠ في المائة تقريباً من المسار الثالث للقطار الكهربائي في المناطق الأقل تطوراً من المدينة.

، وفيما تواصل الرياض مسيرة تنميتها النابضة بالحياة، فسيتم ما يتم تشييده فيها من مساكن ومكاتب ومساجد، ومراكز طبية، ومرافق مدنية، ومجمعات صناعية، مع شبكة الطرق الجديدة التي ستقل الركاب إلى محطات القطار الكهربائي، والتي ستكون كذلك نقطة انطلاق لشبكة الحافلات السريعة التي تغطي المدينة من أقصاها لأقصاها.

وسيكون الانحياز نحو استخدام نظام النقل العام الجديد في صلب تصميم أنظمة الطرق القريبة منه، لتشجيع المسافرين على عدم استعمال سياراتهم على الطرق السريعة وفي وسط المدينة المزدحم، كما سيكون هناك على الأقل ١٠ مواقف للسيارات متعددة الطوابق ونقاط للركوب، يتسع كل منها على الأقل لـ ٦٠٠ سيارة، بحيث يمكن لمستخدمي نظام النقل العام ترك سياراتهم في مواقف للسيارات مؤمنة ومظلة، وهذه المنشآت والمرافق الحديثة ستربط بين محطات شبكة حافلات النقل السريع ونظام القطار الكهربائي.

وعلى ذات القدر من الأهمية، سيعمل نظام الحافلات المحلي الذي ينقل الركاب لمحطات القطار الكهربائي على فترات منتظمة في جميع الأحياء.

تقنية المعلومات والاتصالات

مليون مشترك في خدمة الهاتف الجوال في حين يوجد ١٦, ٤ مليون خط أرضي، ثلاثة أرباعها محلية.

ولا يزال قطاع الشركات من سوق الهاتف الجوال يشهد نمواً قوياً، مع التركيز على أمن المعلومات والحوسبة السحابية، ومن المتوقع أن تكون إيرادات الثلاثة مزودين الرئيسيين لخدمات النطاق العريض، وهم شركات (الاتصالات السعودية وموبايلي وزين) قد نمت بمقدار ٨٪، ومع ذلك ستخضع هوامش ربح هذه الشركات لضغوط متزايدة لتنافسها في تقليل الأسعار، لاسيما أسعار حزم البيانات.

وضمن التوجه لتشجيع الاستثمار في جميع قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات، وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في وقت سابق، دراسة بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، لإقامة مجمع لتقنية المعلومات والاتصالات، لجذب شركات التقنية والتطوير والبرمجة والاتصالات من الداخل والخارج، وخلق جو مناسب يستطيع الأخصائيون تبادل الأفكار فيه وتطويرها، وكما هو الحال مع «مركز الملك عبدالله المالي»، فإن «مجمع الاتصالات وتقنية المعلومات» الذي يجري تشييده في حي النخيل شمالي العاصمة، سيوفر منطقة سكنية متكاملة معه ومع منطقة الأعمال، أو على مقربة منهما. كما توجد فرص استثمارية جيدة لشركات تقنية المعلومات والاتصالات لمساندة الجهات الحكومية الساعية إلى رفع كفاءتها التقنية في سبيل تحقيق مفهوم الحكومة الالكترونية، وتقديم الخدمات، والأرشفة الحاسوبية للوثائق الرسمية.

كما تتجه معظم البنوك في المملكة، إلى العمليات المصرفية الإلكترونية، وتعمل على قدم وساق لتشجيع عملائها على هذا التحول، وكذلك الحال فيما يخص الأعمال التجارية الأخرى، وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها.

لا تزال الفرصة سانحة أمام المستثمرين من داخل المملكة وخارجها الذين يتخذون من الرياض مركزاً لأعمالهم، وبشكل خاص في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإعلام، فسوق الاتصالات السعودي يعد من أنشط الأسواق التنافسية في المنطقة منذ أن جرى خصخصة شركة الاتصالات السعودية قبل ١٠ أعوام. ويمكن توظيف جزء من الاستثمارات في هذا القطاع من خلال تحويله إلى أنشطة البحث والتطوير من خلال المراكز المتوفرة في الجامعات والمعاهد والمراكز التقنية.

كما أن هناك توجهاً للدولة من خلال الخطط الخمسية فيما يتعلق بتعزيز قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والتحرك نحو المجتمع القائم على المعرفة، حيث تتجه معظم الأجهزة الحكومية نحو تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات والمعلومات الحكومية إلكترونياً.

ولضمان تحقيق استفادة كبيرة من هذه الخطط، فإن الحكومة تعمل بكل قوة على نشر استخدام أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نظم النطاق العريض (Broadband).

وبالرغم من أن المملكة لديها نسبة تفوق المتوسط العالمي من السكان الذين يستخدمون الإنترنت، تبلغ ٤١٪، إلا أن ١٠٪ فقط من هؤلاء المشتركين البالغ عددهم ١١,٤ مليون مشترك، لهم اتصال بخدمة النطاق العريض ذات السرعة القصوى، بالمقابل فإن استخدام الهاتف الجوال في المملكة مرتفع جداً، ومن الشائع استخدام الهواتف الذكية بين مختلف شرائح المجتمع.

ويرجع النمو الذي شهده قطاع الاتصالات إلى خدمات النطاق العريض ذات القيمة المضافة، إلى جانب التكلفة الرخيصة مقارنة بجودة الخدمة وعمليات الاتصال الدولي، والمملكة لديها الآن ٥١,٦

مركز تجاري رئيسي

بالرغم من أنها تقع في وسط الصحراء وعلى بعد مئات الأميال من البحر، إلا أن الرياض تحتضن مينائها الجاف الذي يربطها بمدينة الدمام في المنطقة الشرقية حيث يقع ميناء الملك عبدالعزيز، وهو ثاني أكبر ميناء في المملكة بعد ميناء جدة الإسلامي.

ويربط كل من مدينتي الرياض والدمام خط سكة حديد يبلغ طوله ٥٦٢ كيلومتراً، ينتهي عند ميناء الرياض الجاف الذي يضم مستودعات رئيسية، وخدمات نقل للتعامل مع ٢٠٠ ألف حاوية.

فخلال العام الماضي، استقبلت الرياض أكثر من ٤ مليون طن عبر هذا الميناء الذي من المتوقع أن ترتفع سعته لتصل إلى ثمانية ملايين طن بحلول عام ٢٠١٥م، ويتم التخليص الجمركي في الرياض.

وبحسب مؤسسة التمويل الدولية، فإن المملكة تحتل المرتبة ١٨ من أصل ١٨٣ بلداً من حيث سهولة التجارة عبر الحدود، حيث تتطلب حاوية مستوردة قياسية، خمس وثائق و١٣ يوماً لتخليصها بتكلفة قدرها ٦١٥ دولار (في عام ٢٠٠٦ كان التخليص يستغرق مدة ٢٤ يوماً)، بينما تتطلب الحاوية نفسها، خمس وثائق و١٧ يوماً و٦٨٦ دولار في حالة التصدير.

هذا الخط الحديدي المخصص للبضائع، يوازيه خط آخر خصص للركاب، يربط بين العاصمة والمنطقة الشرقية في رحلات منتظمة، تنقل نحو ١,١ مليون مسافر سنوياً.

كما يخدم العاصمة واحد من أكثر مطارات العالم تطوراً وجمالاً من الناحية المعمارية، إنه مطار الملك خالد الدولي الذي يقع على بعد ٣٥ كيلومتر شمال المدينة، ويتضمن مدرجين للطائرات وثلاث صالات، اثنتان للرحلات الدولية والأخرى للرحلات الداخلية. وتظهر أحدث الأرقام أن عدد المسافرين عبر المطار، قد بلغ ١٤ مليون في عام ٢٠١١م، متوزعين على ٥٠ ألف رحلة دولية و٦٠ ألف رحلة داخلية، بالإضافة إلى نحو ٣٠٠ ألف طن من الأمتعة المشحونة. ويتمركز في الرياض أكثر من ثلث الأعمال في المملكة، وليس بالغريب أن يلعب قطاع البناء والتشييد دوراً بارزاً في اقتصاديات المدينة، حيث يعكس نسبة تقدر بـ ٤,٥% تمثل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وتتخذ غالبية شركات المقاولات سواء السعودية أو الأجنبية أو المختلطة من مدينة الرياض مقراً لها، حيث يعملون في كافة أنواع المشاريع، ابتداءً من مشاريع البنية التحتية ذات الطابع المعقد، وحتى مشاريع الإسكان المخصصة للأفراد، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء المدينة، غير أن معظم المنشآت تتمثل في المساكن والمباني المكتبية والتجارية. ويدعم نحو ١٧٠ مصنعاً في المدينة، تقوم بإنتاج مواد البناء والسيراميك والزجاج وغيرها من المواد والمنتجات، طفرة البناء الكبيرة التي تشهدها الرياض، على الرغم من الركود الاقتصادي الذي تعاني منه بلدان كثيرة على مستوى العالم.

ويتشكل معظم القطاع الخاص السعودي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل الحكومة على دعمها لبناء اقتصاد ناجح لا يعتمد على النفط فقط، وقد ظهر ذلك جلياً في الدعم النشط لهذا القطاع في الخطة الخمسية الاقتصادية التاسعة (٢٠١٠ - ٢٠١٤م)، فهي تشكل نحو ٩٠% من مجموع الشركات السعودية، في الوقت الذي تساهم فيه بثلاث الناجح الوطني، وتستخدم ٢٥% من القوى العاملة.

كما أن هنالك تحدٍ آخر يجري التعامل معه، وهو أن ٢% من عمليات التمويل التي تقدمها البنوك السعودية، تذهب إلى المشاريع الصغيرة، لأن المبالغ التمويلية الكبرى، تذهب إلى المشاريع العملاقة التي تعمل في مجال الإنشاء والمرافق التحتية.

ولعالجة هذا الوضع، تم تأسيس «صندوق المؤبة» لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها عبر قروض ميسرة، إضافة إلى «صندوق الموارد البشرية» لتشجيع القطاع الخاص على خفض الاعتماد على العمالة الأجنبية، وتشجيع البحث والتنمية.

لذا فإن الفرص متاحة بشكل كبير أمام المستثمرين الأجانب لإقامة شراكة مع بعض أصحاب الأعمال الصغيرة، خاصة أولئك الذين يستخدمون التقنية الحديثة، حيث من الممكن للمستثمر الأجنبي أن يساهم في مجال الإدارة وتطوير المشروعات، وربما في مجال تقديم المعرفة والخبرة في مجال التسويق.

الاقتصاديات الحديثة والتقليدية .. جنباً إلى جنب..

من الوسط وتضم ٥٨ مصنعاً، أمّا الأخرى الأكثر حداثة، فتتمثل في المدينتين الصناعية الأولى والثانية في الضاحية الجنوبية للمدينة، وتضم ٧٣٠ مصنعاً مختلفاً تنتج سلسلة واسعة من المنتجات. ولمواجهة الطلب المتزايد من المصانع الجديدة، يجري الآن تشييد مدينة صناعية جديدة في جنوب العاصمة بالقرب من المدينتين الصناعيتين القائمتين، وستوفر هذه المدينة مساحات كبرى للمصانع والمستودعات، والخدمات العامة. وقد ازداد الطلب على الحصول على المساحات الصناعية بفضل القروض المقدمة لملاك المصانع الجديدة من صندوق التنمية الصناعية، فيما توسعت المصانع القائمة أصلاً في المدينة، حيث حازت الرياض على أكبر نسبة من قروض الصندوق بواقع ٣٧٪.

قبل قرن مضى، كانت الرياض مجتمعاً زراعياً محضاً معروفاً بإنتاج التمر وبعض الفواكه والخضروات، وكان هنالك بعض الحرفيين الذين أنعكس نشاطهم اليوم في هذه المصانع المنتشرة في المدينة، وإلى جانب الفلاحين المتمرسين والحرفيين المهرة، نمت طبقة قوية من التجار تتاجر في العديد من السلع، لتجعل من الرياض مركزاً عربياً تجارياً نشطاً.

وتشكل الرياض وما جاورها من المناطق، أكبر منطقة زراعية في المملكة، وهو أمر غير مألوف في العواصم العالمية، حيث تنتج منطقة الرياض ٣٥٪ من إجمالي المنتجات الزراعية للمملكة، وهذه المنتجات تتكون من أكثر من مليون و٢٦٠ ألف طن من الخضروات، و٩,١ مليون طن من الأعلاف، و٣٣٥ ألف طن من الفواكه.

كما تنتج منطقة الرياض، ٨٣ مليون من الدواجن سنوياً، وتربي أكثر من ٧٤٠ ألف من الأغنام، وربع مليون من الأبقار، و١٤٤ ألفاً من الماعز، و١٠٠ ألف من الجمال.

وتنتج المزارع المحيطة بالمدينة أيضاً، أكثر من ١,٧ مليار لتر من الألبان سنوياً، أما أصحاب المناحل فينتجون سنوياً نحو ١٠,٥ طن من العسل البلدي المرغوب فيه.

فالعاصمة تلعب دوراً أساسياً في إنتاج وتجميع وتوزيع المنتجات الزراعية المحلية إلى جميع أنحاء المملكة، في الوقت الذي تعمل فيه على حماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني المتزايد في المدينة، وهو ما تعمل من أجله الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ضمن سعيها لحماية المناطق الزراعية والمراعي والمحميات خارج وداخل المدينة من المد العمراني.

تضم الرياض منطقتان صناعيتان منفصلتان، تقع الأولى بالقرب

حيث يكسب المستثمرون

والمشروبات، والمطاعم العامة والخاصة والمخصصة للشركات، وأمن الأشخاص والممتلكات، والتدريب، والخدمات الاستشارية، والتعليم، والرعاية الصحية، والهندسة المعمارية، ونماذج المحاكاة المرورية والتصميم الداخلي والصناعي.



يتطلب تعزيز الاقتصاد غير النفطي وضمان حيويته وتنوعه في المملكة، استثمارات أجنبية عالية الجودة، وتأتي الرياض في طليعة هذه الحركة الجاذبة للاستثمار، وستجد الشركات الأجنبية الباحثة عن فرص نمو جيدة في العاصمة، أنها تمتلك الكثير منها. وعلاوة على ذلك، وانطلاقاً من القاعدة الناجحة في الرياض، يمكن للمستثمرين الأجانب الوصول بثقة إلى الفرص في أماكن أخرى في المملكة، فضلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي ككل.

فيما مكان المستثمرين الأجانب الذين يعرفون ماهية أعمالهم الأساسية إنشاء عمليات ناجحة استناداً إلى خطط عمل واقعية، حيث تتراوح الإمكانيات المتاحة هنا من المشاريع التصنيعية الكبرى وعمليات المعالجة الضخمة، إلى الشركات المتخصصة، كما لم يعد مطلوباً الدخول في شراكات محلية، على الرغم من كون وجود المستشارين والمحامين المحليين مفيداً أثناء عملية الإنشاء، وبإمكان كل المشاريع الجديدة توظيف السعوديين المؤهلين تأهيلاً جيداً للمساعدة في تطبيق استراتيجياتها.

وإذا أردنا أن ندرك حجم الفرص المتاحة، فيكفي أن نلقي نظرة على عينة صغيرة من مجالات الأعمال التي يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتركز فيها وتحقق أرباحاً كبيرة، وهي تشمل قطاعات: تقنية المعلومات، ودراسات السوق بما في ذلك نظم تخطيط موارد المؤسسات، وإدارة المشاريع من حيث إنشائها أو زيادة تمويلها، والاستشارات المهنية، والبيع بالتجزئة، وتصنيع المواد الغذائية



دعم قوي للمستثمرين

كأحد مقومات دعم الاستثمار للنمو والازدهار في مدينة الرياض، فإن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على استعداد دائم ومستمر لتقديم المساعدة الفاعلة التي ينتظرها المستثمرون الأجانب في جانب المعلومات الأساسية التي لا غنى لأي مستثمر عنها، سواء في واقع المدينة أو مستقبلها المنظور، هذه المعلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات الضرورية لبدء استثماراتهم في مدينة الرياض. كما تقوم الأجهزة الحكومية المعنية بإجراء ما يلزم من تغييرات لتقديم الدعم اللازم للمستثمر في عالم تتنافس فيه المدن نحو جذب الاستثمارات المختلفة لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة، التي لا يمكن تحقيقها دون الانخراط الفاعل في حركة الاقتصاد العالمي. ففي الوقت الذي تعد فيه المملكة لاعباً بارزاً في هذا الاقتصاد، تعي جيداً أهمية الانصهار في المجتمع الاقتصادي الدولي، وأنها في حاجة إلى استثمار أجنبي مباشر مصحوباً بمهارات وتقنيات حديثة. ويؤكد الواقع أن مدينة الرياض باتت الآن مركزاً اقتصادياً مبنياً على أسس قوية وناضجة، بشكل يقدم للمستثمرين الأجانب قاعدة اقتصادية موثوقة وغنية بالموارد، يمكن الاعتماد عليها، والانطلاق منها لآفاق أخرى أرحب في هذا العالم، وبشكل خاص في منطقتي الخليج، والشرق الأوسط.



مخصصات فائض ميزانية المملكة في مشاريع منطقة الرياض للعام المالي (١٤٣١/١٤٣٢هـ)

البيان	القيمة (مليون ريال سعودي)	مشاريع
التعليم العام والعالي	٤٠٤	٩٥٩,٥
التعليم التقني والمهني	٥٢	٠٤٥,١
الصحة	١٠٣	٥٤٠,١
المياه والصرف الصحي	١٣	١١٤,١
تحلية المياه	٢	٠٤
الطرق	٦١	٠٦٢,١
الخدمات البلدية	٥٩٢	١٣٨,١
الصناعة	٣	٩٧٦
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٧	٠٣١
الإسكان التنموي والشؤون الاجتماعية	٩	٥٦٨
الإجمالي	٣٩٠,١	٠٦٧,٤١

ميزانية عام ٢٠١٣

بعد تسجيل فائض في الميزانية بمقدار ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢م، تكون ميزانية عام ٢٠١٣م هي الأكبر في تاريخ المملكة مع استمرار التركيز على برامج الاستثمار التي تعزز النمو الاقتصادي القوي والمستدام على المدى الطويل وتخلق فرص عمل للمواطنين.

وتتمثل أبرز ملامح الميزانية فيما يلي:

إيرادات: ٨٢٨,٧٥ مليار ريال

نفقات: ٨٢١,٢٥ مليار ريال

فائض: ٩ مليار ريال

نفقات رأسمالية: ٢٨٥ مليار ريال

التعليم: ٢٠٢,٥٠ مليار ريال

الرعاية الصحية: ١٠١,٢٥ مليار ريال

الخدمات البلدية: ٣٣,٧٥ مليار ريال

الدور الاستشاري



تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مسؤولية التخطيط والتطوير الشامل في مدينة الرياض، بأبعاد التطوير الحديثة في إدارة وتطوير المدن الكبرى، على كافة المستويات: العمرانية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية، ورسم السياسات، ووضع الإجراءات الرامية إلى رفع المستوى الخدمي، وتنمية المرافق ذات الصلة باحتياجات المجتمع، وتنويع فرص معيشتة.

ومنذ تأسيسها عام ١٣٩٤هـ، حرصت الهيئة على تقديم المساعدة والعون للمستثمرين المحتملين، عبر رفدهم بالمعلومات الحديثة عن العاصمة وإمكاناتها الحقيقية، والفرصة الملائمة لاستثمار، وهو ما يمثل المرحلة الأولى لأي مستثمر أجنبي يبحث عن الاستثمار في الرياض، أو في المملكة، أو في منطقة الخليج العربي.

ولكونها الجهة المسؤولة عن الجوانب التخطيطية والتنموية في المدينة، فإن الهيئة يمكنها تقديم النصح للمستثمرين الأجانب، وخاصة فيما يتعلق بالفرص المتوفرة.

فالهيئة تملك معلومات اقتصادية جمعتها على مدار ٢٥ عاماً ضمن قاعدة معلومات شاملة ومحدثة، تتضمن دراسات ومعلومات دقيقة ومتنوعة حول المرافق العامة، والسكان والإسكان، والتعليم والصحة، والاقتصاد، والصناعة والنقل، والبيئة، وغيرها من قطاعات المدينة الحيوية.

لذا فإن المستثمر الأجنبي الذي يسعى إلى تأسيس عمل تجاري، يمكنه الحصول على الكثير من المعلومات التي يحتاجها من الهيئة، وهذا يمكن أن يلعب أيضاً دور الموجه في تحليل وتقويم الفرص الاستثمارية، ومساعدة المستثمر في تحديد نقاط القوة والفرص الأكثر جدوى في المدينة، بالإضافة إلى توضيح إمكانات النمو المتوقعة لأي استثمار.

تقرير " المناخ الاستثماري في مدينة الرياض " :

- تصدر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تقريرها السنوي " المناخ الاستثماري في مدينة الرياض " منذ 20 عاماً.

- يتم نشر التقرير في طبعتين إحداهما باللغة العربية والأخرى بالإنجليزية.

- يتضمن التقرير معلومات كثيرة ومحدثة عن مدينة الرياض، ومراققتها وتركيبها السكانية.

- التقرير متاح على شبكة الإنترنت وفي شكل كتاب مطبوع.

داعم رئيسي للمستثمرين

تعمل على أرض الواقع في وقت مناسب، وبأقل قدر من الشروط والمتطلبات. ومنذ تأسيسها عام ١٤٢٠هـ، تمكنت هيئة الاستثمار من جذب استثمارات أجنبية ومحلية بلغت قيمتها ٣٠٠ مليار ريال سعودي في مجالات: الطاقة، وتقنية المعلومات والاتصالات، والصحة، والتعليم، وغيرها من القطاعات.

تعد الهيئة العامة للاستثمار، الجهة المعنية برسم وتطبيق الخطط على أرض الواقع في الجانب الاستثماري في المملكة، فمن صميم مهامها تقديم أحدث وأدق المعلومات التي تقود المستثمر إلى الطريق الصحيح منذ الوهلة الأولى التي يبدأ فيها مشروعه.

فهيئة الاستثمار، بتوفر لديها المتخصصون القادرون على تقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بالفرص المتاحة والإجراءات اللازمة لتحويل الفرص الاستثمارية الجادة إلى مشاريع منتجة



القطاع الخاص

في المدينة.

كما أن مركز الاستثمار في الغرفة، يعد أحد أنشط نظرائه في المملكة، وبالأخص في محاولاته الرامية لجذب الاستثمار الأجنبي، ورصد التطورات الاقتصادية والتجارية. وتحفظ الغرفة من جانبها بقاعدة معلومات واسعة وحديثة حول الفرص التجارية المتاحة في الرياض، وهي على تواصل دائم مع الشركاء التجاريين المحتملين، أجنب كانوا أو محليين لتعريفهم بالاستثمارات الجديدة القائمة، ودائماً ما يفتح العمل وسط أولئك الذين ينتمون إلى الغرفة التجارية، فرصاً تجارية جديدة مميزة، ويساعد على أخذ فكرة متكاملة عن مناخ العمل السائد في المدينة.

وتعمل غرفة الرياض مع شركائها في «مجلس الغرف التجارية السعودية»، ورفيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نحو تحقيق أهداف مشتركة، ووفق رؤى تتكامل فيما بينها.

تعد الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الغرفة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط حيث يصل عدد أعضائها إلى أكثر من ١٠٠ ألف عضو، وتعتبر عن صوت القطاع الخاص في العاصمة، ويمتد تأثيرها إلى كافة أنحاء المملكة بوصفها أداة تواصل وتنسيق رئيسية.

وطوال مسيرتها الممتدة منذ عام ١٣٨١هـ، استطاعت الغرفة تحقيق منجزات على مختلف الأصعدة لدعم مصالح منتسبيها بشكل خاص، واقتصاد المدينة بشكل عام، وتشمل اشتراكات الغرفة، الأعمال التجارية الداخلية والخارجية. وتقدم الغرف التجارية في المملكة سلسلة من الدراسات كمبادرة خاصة منها تجاه اقتصاديات المدن، كما تتولى مهمة أبحاث محددة لأعضائها.

ودرجت الغرفة التجارية بالرياض، على تنظيم «منتدى الرياض الاقتصادي» السنوي الذي يعقد كل عام في المدينة بمشاركة دولية ومحلية واسعة، على اعتباره إحدى وسائل تحريك عوامل التنمية



دعم الاقتصاد.... طرق متعددة

وينسجم التأثير البيئي الإيجابي لهذه التقنية مع توجه المملكة نحو تنويع طرق توليد الطاقة الخاصة بها وتقليل الاعتماد المحلي على النفط والغاز، ففي ضوء المعدلات الحالية لنمو الاستهلاك، ستحتاج المملكة بحلول عام ٢٠٢٨م إلى ٨ مليون برميل نفط يومياً، أي ما يعادل إنتاجها اليومي، حتى تستطيع فقط توفير الطاقة اللازمة لأنشطتها المحلية.

وقد أشارت وزارة البترول والثروة المعدنية إلى أن أسعار النفط في الأسواق الدولية تحوم حول ١٠٠ دولار للبرميل، بينما يصل سعر برميل النفط للاستخدام المنزلي ما يقارب ٥ دولارات فقط. كما تدرس المملكة أيضاً إمكانية احتجاز الكربون وتخزينه، عن طريق تحويل الانبعاثات الناتجة عن محطات الطاقة الموجودة التي تعمل بالوقود الأحفوري، وضغطها ومن ثم حقن الغازات الكربونية في خزانات حقول النفط الفارغة.

ومنذ عام ٢٠١٠م، أضحى الرياض مقراً لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة. ويقود هذا المركز العلمي خطة طموحة لاستغلال الطاقة الشمسية وجلب الطاقة النووية إلى المملكة التي رصدت ميزانية للطاقة المتجددة بلغت ٥٠٠ مليون ريال (١٣٣ مليون دولار) عام ٢٠١١م.

وقد بدأت بالفعل الدراسات المتعلقة بتحديد المواقع والتقنية التي يمكن استخدامها للطاقة النووية في عام ٢٠١٢م، مع التركيز كذلك على مسألة الأمن النووي ودراساتها بشكل جاد وحاسم، ولكن ولادة أول محطة للطاقة النووية يمكن أن تكون في غضون عقد على الأقل.

ومن ناحية أخرى، فإن ألواح الطاقة الشمسية الكبيرة قد تصبح أمراً واقعاً قبل ذلك بكثير، حيث من المتوقع أن يتم الشروع في بناء المنشآت الأولى في غضون سنتين من الآن، ولذا فقد نشهد في المستقبل غير البعيد أشعة الشمس الوفيرة في المملكة تولد الطاقة التي يستخدمها المواطنون لحماية أنفسهم من حرارتها.

قد يبدو العنوان وكأنه مفارقة، ولكن المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، تعاني من مشكلة ناشئة في مجال الطاقة. والتحدي الأبرز ينبع من الاعتماد على تحلية مياه البحر للحصول على القسط الأكبر من إمدادات المياه، بالإضافة إلى الطلب على الكهرباء لتشغيل أجهزة التكييف في كل مكان.

فأثناء أوقات ذروة استهلاك الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي، تستهلك أجهزة التكييف ٧٠٪ من الطاقة المتوفرة، وهي فرصة سنوية تقدر تكلفتها بنحو ٢٠ مليار دولار.

ويجري العمل حالياً على إيجاد بدائل لأجهزة التكييف نفسها والطريقة الحالية لتوليد الطاقة، وخلال عقد من الزمن يمكن لتلك الجهود أن تحدث تغييراً جذرياً في مشهد الطاقة في المنطقة.

وفي ضوء التطورات الجديدة في صناعة التكييف، ومن المرجح أن يتم استبدال أجهزة تكييف الهواء كثيفة الاستهلاك للطاقة الكهربائية، بنظم تبريد المناطق، حيث تشترك مقرات الأعمال والمساكن الموجودة في منطقة حضرية كثيفة في منشأة تبريد مركزية تضخ مياهها مبردة عن طريق شبكة أنابيب تحت الأرض. ووفق إحدى الدراسات فإنه وبالرغم من ارتفاع التكلفة الرأسمالية الأولية للمشروع، فإنه وبحلول عام ٢٠٣٠م يمكن لنظام «تبريد المناطق» أن يوفر ٣٠٪ من احتياجات التبريد المتوقعة لدول مجلس التعاون الخليجي، مع توفير طاقة قدرها ٢٠ ألف ميغاواط، وهو ما يعادل ناتج ١٠ محطات توليد كهرباء كبيرة تستهلك ما يعادل ٢٠٠ ألف برميل من النفط يومياً.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، فإن نظم «تبريد المناطق» ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، والتي تعمل عن طريق إعادة تدوير المياه، تعني خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن توليد الطاقة في المنطقة بنحو ٢١ مليون طن سنوياً.



المملكة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

وبوصفها المزود الرئيسي للعالم بالنفط والغاز، استطاعت دول المجلس مجتمعة تكوين فائض في حساباتها الجارية يقدر بـ ٣٠٠ مليار دولار، لذا فإن الثروة السيادية لدول الخليج هي الأكبر في العالم.

أما السوق الخليجية المشتركة، فقد تم تدشينها في عام ١٤٢٩هـ، وهي سوق تمنح معاملة متساوية لجميع الشركات والمواطنين التابعين لدول المجلس، محققة بذلك إزالة جميع العقبات والقيود التي تقف في طريق الاستثمار والتجارة وحركة العاملين عبر الحدود بين دول المجلس.

كما سبق أن أعلنت دول المجلس عن عزمها تأسيس اتحاد جمركي في عام ١٤٢٤هـ، وهي تسير بخطوات متأنية في تطبيق هذا التوجه.

وفي أعقاب قيام السوق الخليجية المشتركة، كان الهدف هو إقامة عملة خليجية موحدة بحلول عام ١٤٣٠هـ، على أن تكون الرياض مقراً للبنك المركزي الخليجي، على اعتبارها العاصمة ذات الثقل الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والسكاني الأكبر بين عواصم دول المجلس، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم في عام ١٤٢٩هـ، دفعت هذه الدول إلى تأجيل هذه الخطوة إلى وقت لاحق.

ومع ذلك، وحيث أن جميع عملات دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار - باستثناء الكويت التي تستخدم سلة من العملات - فإنه يمكننا القول بأن دول الخليج لديها عملة موحدة بالفعل، وإذا تحقق قيام هذه العملة مستقبلاً بمشيئة الله، فإن الاتحاد النقدي للمجلس، سيكون ثاني أهم اتحاد نقدي في العالم، بعد الاتحاد النقدي الأوروبي.

ومن بين الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون من أجل التقارب من بعضها البعض، سعيها لإنشاء شبكة موحدة للسكة الحديد تربط كافة دول المجلس عبر خط واحد بتكلفة تصل إلى ٥٨ مليار ريال، تتضمن اتصال هذه الشبكة بشبكات السكك الحديدية المحلية الطموحة التي يجري تأسيسها في المملكة حالياً، وفي عدد من دول المجلس. في الوقت الذي سيمضي فيه مجلس التعاون الخليجي بمشيئة الله ثم بقدراته المتنوعة، قدماً في تطوير ذاته في جميع القطاعات، ضمن رؤيته الطموحة ذات المدى الطويل.

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٤٠١هـ، وهو منظمة إقليمية تضم ست دول خليجية، هي: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعد المملكة العربية السعودية، بمثابة العضو الأكبر في هذا التحالف الذي قد يمتد ليشمل كل من الأردن واليمن، ومن بين دول المجلس الستة، توجد أربعة دول من أبرز الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

ويتمثل الهدف الرئيسي الذي تأسس من أجله المجلس، في دعم الأمن والتعاون الاقتصادي والعمل على تحقيق الوحدة وتعزيز التواصل بين دول المجلس ومواطنيها، وبتركيزه على مضمون «التعاون» ألزمت دول المجلس نفسها بالعمل جنباً إلى جنب، لدعم الروابط الاقتصادية، والمالية، والعلمية، والأمنية، فيما بينها.

وتتعم دول المجلس، بفضل من الله جل وعلا، بناتج محلي مشترك يبلغ ١,٣ ترليون دولار، ويعدد سكان يصل إلى ٤٢,٨ مليون نسمة، إضافة إلى نصف المخزون العالمي المكتشف من النفط، كما تعتبر دوله الأسرع نمواً في الشرق الأوسط والأكثر امتلاكاً للثروة والسيولة النقدية في العالم.

ومنذ عام ٢٠٠١، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي أربع مرات تقريباً من حيث القيمة الاسمية، بمعدل نمو ١٤,٢٪ سنوياً، وتتميز اقتصاديات الدول الأعضاء بمعدلات إنفاق عام جيدة، ومستويات دين منخفضة، وفوائض كبيرة في الحسابات الجارية، وقطاعات مصرفية مرسلة جيداً، وحكومات ملتزمة بالاستثمار الكبير في التنويع الاقتصادي، لتعزيز القطاعات غير النفطية.

وتشهد بنوك دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في مستويات رأس المال لديها، ففي عام ٢٠١١م، بلغ معدل كفاية رأس المال في ٩٤٪ من البنوك التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ١٠٪، بل إنه قد تجاوز ١٢٪ في ٧٧٪ من هذه البنوك، وكانت البنوك السعودية من بين البنوك التي حققت أقوى معدلات رأس المال.





Contacts

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

حي السفارات

ص.ب. ٩٤٥٠١

الرياض ١١٦١٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٨٨٣٣٣١ (١) ٩٦٦+

فاكس: ٤٨٨٠٤٤٢ (١) ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: info@arriyadh.net

الموقع: www.ada.gov.sa



الغرفة التجارية الصناعية

طريق الضباب

ص.ب. ٥٩٦

الرياض ١١٤٢١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٠٤٠٠٤٤ (١) ٩٦٦+

فاكس: ٤٠١١١٠٣ (١) ٩٦٦+

الموقع: www.riyadhchamber.com



الهيئة العامة للاستثمار

طريق الامام سعود بن عبدالعزيز

ص.ب. ٥٩٢٧

الرياض ١١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٠٣٥٥٥٥ (١) ٩٦٦+

فاكس: ٢٦٣٢٨٩٤ (١) ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: info@sagia.gov.sa

الموقع: www.sagia.gov.sa



www.medinapublishing.com



الهيئة العامة
لتطوير مدينة الرياض

هاتف: ٩٦٦ ١ ٤٨٨٣٣٣١

فاكس: ٩٦٦ ١ ٤٨٨٠٤٤٢

ص.ب ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤

المملكة العربية السعودية

www.arriyadh.com